Journal of Economics and Administrative Sciences (JEAS)

Available online at http://jeasiq.uobaghdad.edu.iq

التمويل وانعكاسه على الاداء البلدي (بحث تطبيقي في بلديات ميسان للفترة 2011-2018)

م. د. ولاء اسماعيل عبد اللطيف
قسم ادارة اعمال / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد
Walaa82003@yahoo.com , 07726379305

الباحث/ عباس رحيمة غانم الساعدي
مديرية بلديات محافظة ميسان
Abasrahem22@gmail.com , 07705574103

Received:28/8/2019 Accepted :7/10/2019 Published :June / 2020

هذا العمل مرخص تحت اتفاقية المشاع الابداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - الترخيص العمومي الدولي 4.0
Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

مستخلص البحث:

يهدف البحث الى بيان دور او مدى تأثير التمويل بأشكاله المختلفة على الاداء البلدي قبل وبعد العجز المالي من خلال الاعتماد على منهج البحث التحليلي لمجتمع البحث المتمثل بمديرية البلديات العامة ومديرية بلديات ميسان كعينة للبحث والبالغ عددها (13) مؤسسة بلدية ولمدة (8) سنوات, (2011-2018) بالنظر لإنجاز الحسابات الختامية لهذه السنوات مما يوفر البيانات اللازمة للدراسة, يضاف الى ذلك التباين في نوعية ومبالغ المنح التي تم تخصيصها للمؤسسات البلدية خلال هذه السنوات تحديداً مما يعطي صورة اوضح واشمل لواقع التخصيصات التي تتسلمها المؤسسات البلدية قبل وبعد الازمة المالية, باستخدام ادوات التحليل المالي الثلاث(الافقي, العمودي, وتحليل النسب) ومن ادوات التحليل الاحصائي(SPSS), تم استخدام معامل الارتباط بيرسون (لاحتساب الارتباط بين التمويل والاداء البلدي),وتحليل معامل الانحدار الخطي المتعدد. أذ اعتمد الباحث على البيانات المالية الواردة في السجلات والوثائق الرسمية للمؤسسات البلدية المبحوثة.

ابرز النتائج التي توصل اليها البحث ان الاداء البلدي يعتمد على مدى توفر التمويل اللازم لدعم أنشطة المؤسسات البلدية, واظهر البحث أن المؤسسات البلدية من مؤسسات التمويل الذاتي قانوناً, لكن الواقع يؤكد على انها من مؤسسات التمويل المركزي. فهي تعتمد على الموازنة المركزية لتغطية جميع الاحتياجات المالية وهذا ما يعرضها لخطر مواجهة قلة الموارد المالية, فالتمويل المركزي يتميز بالتذبذب وعدم الاستقرار من ناحية تأثره بالظروف الخارجية والوضع العام للدولة, في حين أن التمويل الذاتي يتميز بالمرونة والقدرة على الاستمرار كلما زاد الاهتمام بمصادرة ومجالات تنوعها.

المصطلحات الرئيسة للبحث : التمويل بأشكاله المختلفة(الحكومي والذاتي) , الاداء , الاداء المالي.

المقدمة :

تلعب المؤسسات البلدية في عموم العراق دوراً كبيراً وفاعلاً في تقديم الخدمات المتنوعة ذات التماس المباشر مع المواطنين, وغيرها من الاعمال. اذ ان القوانين النافذة اتاحت للبلدية القيام بمهام عديدة منها القيام بأعمال تنظيم المدن وتنفيذ التصاميم المخططة لها من الدوائر المختصة بالتخطيط انشاء المتنزهات والحدائق العامة تبليط الطرق ورصفها واكساء الشوارع المتضررة واصلاحها القيام بأعمال هندسة المرور كذلك انشاء اماكن لوقوف السيارات وتوزيع الاراضي السكنية بعد افرازها وفق المخططات القطاعية والقيام بأعمال رفع النفايات والانقاض من جميع المناطق ونقلها الى مواقع الطمر الصحي ومعالجتها واصدار اجازات البناء السكنية والتجارية وفق القوانين والضوابط المعمول بها للحفاظ على تصميم وواجهات المدن كذلك دورها الفاعل والكبير في ازالة التجاوزات والمخالفات على التصاميم الاساسية وتغريم المخالفين وجباية الغرامات بشكل رسمي وغيرها من الاعمال. ولان كل ما تم ذكره من خدمات تحتاج الى توفير مبالغ لغرض القيام بها وانجازها بالشكل الصحيح والملائم لذلك فان ضعف التخصيصات المالية سوف يؤثر بشكل مباشر على الخدمات بصورة خاصة وعلى الاداء بصورة عامه. الا ان حجم المشكلة لم يتضح الا خلال السنوات الاخيرة التي واجهت فيها الدولة العجز المالي مما اضطرها الى تقليص نفقاتها او الغائها في بعض ابواب الميزانية مما أثر على اداء المؤسسات البلدية وجعلها في مأزق يتعلق باستمرارية تقديم الخدمات في ظل حالة التقشف وقلة او انعدام التخصيصات المالية مما يدفع وبشكل جدي للبحث في كيفية تفعيل موضوعات التمويل المختلفة وواردات المؤسسات البلدية واثرها على اداء البلدي بأنواعه المختلفة . ومن أجل الإحاطة بموضوع الدراسة يسعى الباحث في تغطية مواد البحث من خلال اربعة مباحث: يتضمن مبحث اول كمنهجية للبحث, وبعض الدراسات السابقة, المبحث الثاني خصص للجانب النظري, اما المبحث الثالث خاص بالجانب العملي للبحث, والمبحث الرابع يتضمن الاستنتاجات التي تم التوصل اليها والتوصيات .

المبحث الاول/ منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة

أولاً : منهجية البحث

1- مشكلة الدراسة: ان عدم وجود تمويل كافي يعد مشكلة رئيسية تتفرع منها مشاكل فرعية كثيرة منها عدم القدرة على تقديم الخدمات للمواطنين وعدم القدرة على التطور والنمو المستقبلي الذي تسعى اليه المؤسسات البلدية لمواكبة التطور العالمي وبهذا سوف يتأثر الاداء الكلي, والذي ينعكس ايضاً على تلبية احتياجاتها المختلفة والايفاء بمتطلبات المجتمع ككل وتقديم الخدمات التي تقع على عاتقها وضمن مسؤولياتها. تتجسد مشكلة البحث والتي يمكن صياغتها(ما مدى تأثير التمويل على الاداء البلدي خلال فترة ما قبل ازمة عجز الموازنة وبعدها؟)

2- اهمية الدراسة : تسهم الدراسة في التعرف على أهميته و فائدة التمويل وانعكاسه على الاداء البلدي بصورة عامة (المالي والاداري والخدمي). وبيان مدى تأثير حجم التمويل المخصص في اداء المؤسسات البلدية من خلال التحليل المالي لأبواب الميزانية الخاصة بمختلف انواعها.

3- هدف الدراسة :

1- دعم متخذي القرار من خلال تسليط الضوء على مصادر اخرى للتمويل التي اقرتها القوانين المعمول بها وامكانية العمل على تطوير هذه الموارد من خلال اعادة النظر في مبالغها وطرق جبايتها .

2-الوقوف على التأثير المترتب لقلة التخصيصات من جهة وضعف مصادر التمويل الاخرى من جهة اخرى على الأداء البلدي للمؤسسات البلدية بصورة عامة و على الخدمات التي تقدمها للمواطنين بصورة خاصة.

3- تحليل الفروق المعنوية بين متغيري البحث (التمويل والاداء البلدي) خلال فترة السلسلة الزمنية لمعرفة مدى تأثير التمويل في الاداء البلدي للمؤسسات البلدية مجال البحث.

4- التعرف على طبيعة علاقة الارتباط بين للتمويل والاداء البلدي.

4- مجتمع وعينة الدراسة :

تمثل مجتمع البحث في مديرية البلديات العامة فيما ان عينة البحث تمثلت بمديرية بلديات محافظة ميسان التي تضم (13) مؤسسة بلدية , مقسمة حسب الأصناف (الاول والثاني والثالث والرابع) استناداً لمعيار الأقضية والنواحي وكذلك معيار عدد النفوس.

5- فرضيات البحث.

وللإجابة على التساؤلات السابقة للإشكالية المطروحة اعتمدنا على مجموعة من الفرضيات هي بمثابة منطلقات أساسية والمتمثلة فيما يلي :

أ- من المتوقع وجود علاقة تأثير معنوية بين التمويل من جهة والاداء البلدي من جهة اخرى.
ب- وجود علاقة ارتباط معنوية بين التمويل والمتغير التابع (الاداء البلدي) .
ت- باعتبار أن مستوى الأداء متوقف على التمويل الجيد يمكن القول أن للتمويل الذاتي تأثير مباشر في أداء المؤسسات البلدية وأنه المصدر الامثل للتمويل.
ث- يمكن أن يكون عجز التمويل مصدر محفز لمصادر التمويل الأخرى إذا ما تلقى الاهتمام الكافي من قبل المسؤولين في الادارات العليا.

6- ادوات التحليل .

تم اعتماد الأسلوب التطبيقي وباستخدام أسلوب التحليل المالي ولسلسلة زمنية متكونة من ثمان سنوات(2011- 2018) بهدف مقارنة التمويل لهذه المؤسسات خلال فترة السلسلة الزمنية. وقد تم تقسيم هذه الادوات الى :
أ- التحليل الافقي . ب2- التحليل الحليل العمودي . ج- تحليل النسب المالية . د- تحليل (SPSS)

ثانياً: الدراسات السابقة

1- **الدراسات**:

أ- دراســـة (محمد : 2010)

العنوان	دور مصادر التمويل في تخطيط وإدارة الخدمات البلدية في مدينة بغداد
هدف الرسالة	يكمن هدف الدراسة في إيجاد آليه واضحة لإدارة الخدمات البلدية وزيادة مصادر تمويلها. وبشكل ينعكس على تحقيق الرفاهية للمواطن.
مشكلة البحث	تكمن مشكلة الدراسة في عدم وجود إلية واضحة لتنمية مصادر تمويل انشطة الخدمات البلدية في مدينة بغداد
منهجية البحث	دراسة تحليلية.
عينة البحث	امانة بغداد والدوائر البلدية التابعة لها
الاستنتاجات	- الاعتماد وبشكل كبير على التخصيصات المالية الحكومية والمتمثلة بالموازنات التشغيلية يؤدي الى عدم الاهتمام بتنمية مصادر التمويل الاخرى ، والنتيجة التي تكون هي الارتباط وبشكل قوي بالإدارة المركزية وهذا غير مقبول اذ من المفترض ان تعتمد الدوائر البلدية على تنمية مصادر تمويلها الذاتية والعمل على الاستفادة من هذه المصادر مع وجود الدعم المركزي الحكومي . - ضعف تنفيذ القوانين والتشريعات والقرارات الخاصة بإدارة الدوائر البلدية واستحصال وارداتها، وهذا بدوره يؤدي الى التجاوز على هذه القوانين من قبل المواطنين .
التوصيات	- العمل على زيادة مصادر التمويل البلدي عن طريق القيام بالاستثمار في مجالات عدة كالإسكان والسياحة والترفيه وخصخصة بعض الخدمات في امانة بغداد وهذا بدوره يؤدي الى زيادة مصادر التمويل للدوائر البلدية ومن ثم يؤدي الى تحسين الخدمات البلدية المقدمة من قبل تلك الدوائر للمواطنين .

ب- دراســـة : (النجدي , 2017)

العنوان	ترشيد الموارد المالية وتأثيرها في أداء البلديات (بحث تحليلي)
هدف البحث	- دراسة واقع وحال الموارد المالية للدوائر البلدية في امانة بغداد وبلديات محافظة بغداد وبيان مصادرها لأهميتها كأحد المدخلات المهمة في عملية الادارة . - تحديد عوامل وسبل نجاح عملية ترشيد الموارد المالية لتطوير اداء البلديات .
مشكلة البحث	إن المؤسسات البلدية تعاني من مشكلة كيفية استخدام الموارد المالية المتاحة لها وذلك لعدم وجود تصورات عن كيفية ترشيد تلك الموارد بما يؤدي الى تحسين الاداء.
منهجية البحث	الوصفي التحليلي
الاستنتاجات	- ان الموارد المالية في امانة بغداد والبلديات المحيطة بمدينة بغداد لا تزال تعتمد بشكل كبير على المنح والتخصيصات والتعزيزات المالية المتأتية من وزارة المالية . - ان الموارد المالية في البلديات محدودة وتتباين من سنة الى اخرى لأسباب كثيرة منها تتعلق بتذبذب المنح والتخصيصات المالية من الحكومة المركزية وقلة الايرادات الذاتية وضعف الاساس الاقتصادي وازدياد النفقات غير الضرورية والزائدة .

التوصيات	على الدوائر البلدية لأمانة بغداد وبلديات محافظة بغداد السعي لتحقيق معدلات جيدة في ادائها وفي نفس الوقت في نسب ترشيد النفقات وتعظيم الايرادات والتمويل الذاتي وبشكل متوافق ومتناسق, وان ذلك التوافق والتناسق بين نسب ترشيد الموارد المالية يعد ضرورياً من اجل ضمان تحقيق الكفاءة والفاعلية في اداء البلديات وتقديم الخدمات العامة للسكان .

ت- دراســة (شاكر : 2018)

العنوان	مصادر التمويل ودورها في تحقيق التنمية المحلية لمحافظة ديالى / دراسة حالة
هدف البحث	يسعى البحث الى معرفة مصادر تمويل الإدارة المحلية لتحقيق التنمية المحلية وتقديم دراسة نظريه وتطبيقية.
مشكلة البحث	هل مصادر التمويل والتخصيصات المالية في محافظة ديالى تأخذ بعين الاعتبار احتياجات ومتطلبات التنمية المحلية والاحتياجات المحلية وبناء البنى التحتية ؟
منهجية البحث	المنهج التحليلي
الاستنتاجات	تواجه محافظة ديالى العديد من التحديات وخاصة في مجالات التنمية المحلية رغم انها حققت عدداً من المشاريع المهمة تحسب لها، لكنها متواضعة دون المستوى المطلوب بسبب قله التخصيص المالي وضعف مصادر التمويل المحلي
التوصيات	العمل على توفير الموارد المالية الضرورية اللازمة لإنجاز المشاريع والخطط الموضوعة للمساهمة في تعزيز التنمية المحلية من خلال اعتماد مبدأ التمويل الذاتي للمرافق والمؤسسات التي يمكن ادارتها وتشغيلها من قبل القطاع الخاص .

2- **مناقشة الدراسات السابقة**: -

من خلال استعراض بعض الدراسات السابقة يتضح ما يلي :

أ - أن متغيري الدراسة (التمويل والاداء) كانا متغيرين رئيسيين مهمين في العديد من الدراسات والتي استعرض الباحث بعض منها .

ب - أن الدراسات المتعلقة بالمتغيرين صبت اغلب تركيزها على المنظمات العامة .

ج - أظهرت بعض الدراسات السابقة في ان الأبعاد المستعملة في قياس متغيري الدراسة الحالية تتشابه في كثير من الاحيان مع ابعاد الدراسة الحالية .

د - على حسب ما اطلع الباحث من مصادر وابحاث لا توجد دراسة رابطة بين متغيري البحث .

3- **مجالات الافادة من الدراسات السابقة**:

شكلت الدراسات السابقة أساسا مهم في اعداد البحث الحالي ومن أبرز مجالات الإفادة منها ما يأتي:

أ - اسهمت اغلب هذه الدراسات في تعزيز الجانب النظري للبحث الحالي.

ب - التعرف على منهجية هذه الدراسات وتسلسل فقراتها مما سهل الطريق امام الباحث في بناء منهجية البحث الحالي.

ج - استكمال الجوانب التي وقفت عندها تلك الدراسات السابقة أو البحث في جوانب أخرى لم يتم تضمنها سابقاً.

د- التعرف إلى الوسائل التحليلية المستخدمة في البحوث السابقة ،ومن ثمة تحديد الوسائل الأكثر ملائمة والتي تنسجم مع طبيعة الدراسة الحالية .

هـ- الافادة من الدراسات السابقة بالاعتماد على الأدوات المستخدمة في جمع بيانات الدراسة الحالية ومعلوماتها كالمقابلات الشخصية والمعايشة الميدانية.

و- الاستدلال ببعض المراجع والمصادر والبحوث النظرية التي لم يتسنى للباحث الاطلاع عليها وذلك لترصين الجانب النظري للدراسة الحالية.

المبحث الثاني // الجانب النظري

اولاً : التمويل

1- مفهوم التمويل

يعد التمويل من أقدم فروع علم الاقتصاد وهو أحد المبادئ الرئيسية لأي منظمة او مؤسسة ما لاستمرار عملها، من خلال توفير المال الكافي لاحتياجاتها في الاوقات المناسبة، وتظهر حاجات المؤسسة من خلال احتياجها للتغطية المالية الكافية لأي خطوة تقوم بها من خلال السياسة الاقتصادية والتي تحاول الحصول على كل الفرص المتاحة لاستغلال كل الامكانيات في توفير سيوله مالية تساعد في توسيع نشاطها اكثر (International monetary fund, 2003: 45)). كما حاول الباحثون إبراز أهمية الوظيفة التمويلية وأثرها على عمل المؤسسات وتطورها وتفاوت درجة فاعلية طرائق التمويل وأساليبه إلا أنهم يجتمعون على أن التمويل يعني توفير السيولة النقدية اللازمة لدفع وتطوير عمل المؤسسات سواء كانت في القطاع العام أو الخاص فالتمويل هو "فن أو علم أو نظام معالجة القضايا المالية في الدولة أو المؤسسات وتدبير الاموال اللازمة وتنظيم أدارتها". بمعنى انه أحد العلوم والفنون في النظرية الاقتصادية لأنه يرتكز على وصف وتحليل أساليب التمويل المختلفة وتنظيم استخدامها داخل المؤسسة, (Al qadi,2014: 14).

ومن خلال التعاريف اعلاه يرى الباحث أن التمويل هو الوظيفة الاساسية التي تسعى الى توفير الاموال اللازمة للمؤسسة من مختلف مصادرها, بما يجعل المؤسسة قادرة على الايفاء بالتزاماتها اتجاه المجتمع بتقديم مختلف الخدمات وفي الوقت المناسب.

2- أهمية التمويل :

التمويل يعتبر مهم جداً في جميع المؤسسات والمنظمات ويرجع ذلك الى الحاجة الاقتصادية للسلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع, حيث يؤدي رأس المال في المجتمعات الحديثة دوراً رئيسياً في اشباع الحاجات وتنوعها. كما زاد الاهتمام بالتمويل واعتباره علم مستقل بذاته بعد أن ازداد الاهتمام بالتحليل المالي ودراسات التدفقات النقدية والتخطيط المالي وظهور البرمجة الخطية وامتد من كونه أداة للحصول على الاحتياجات المالية الى النظام ككل فأصبحت مكونات التمويل متعددة وكثيرة وشملت التنظيم المالي والتخطيط المالي والسيولة النقدية والاستثمار طويل الاجل ومصادر الحصول على الاموال والمؤسسات المالية وأسواق المال والاساليب الفنية للحصول على الاموال فأصبح علماً لاتخاذ القرارات والاساليب كطريق لنجاح المؤسسات (Al maghribi,2018: 17),.

ونظرا لأهمية التمويل فقراره يعتبر من القرارات الأساسية التي يجب أن تعنى بها المؤسسة وذلك أنه المحدد لكفاءة متخذي القرارات المالية، من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة، والموافقة لطبيعة المشروع الخدمي او الاستثماري المستهدف واختيار أفضلها واستخدامها الاستخدام الأمثل بما يتناسب مع حجم التمويل وبدون مخاطر مستقبلية مما يساعد على بلوغ الأهداف المسطرة, (Saleh,2012: 38)

3- التمويل الذاتي:

عرف العديد من الكُتاب والباحثين للتمويل الذاتي بعدة تعاريف شملت بمفهومها الواسع هو المحور الأساسي للتمويل, حيث يساهم بشكل مباشر في التقليل من المصادر الخارجية للتمويل, ويمثل القدرة الذاتية للوحدة على تمويل نفسها بنفسها أي أن الوحدة الحكومية غير الهادفة للربح تستمد قدرتها الانفاقية من الإيرادات التي تقوم بجبايتها من المستفيدين نتيجة مزاولة بعض انشطتها والمحددة أنواعها وأوجه انفاقها وفقا لقواعد قانونية أو تعليمات المؤسسة, لذلك يطلق عليها (المال المخصص لغرض معين), Freeman (&Shoulders,2003 :37). ويشار له "على انه تلك الموارد الجديدة المتكونة بواسطة النشاط الاساسي للمؤسسة والمحتفظ بها كمصدر تمويل دائم للأنشطة والعمليات المستقبلية, اي تلك النتائج الاجمالية التي يعاد استثمارها في المستقبل, لينتج عنها فائض نقدي محقق بواسطة النشاط الاساسي والمخصص لتمويل النمو في الاحتياجات المالية مستقبلاً ", (Ben Sassi,& Qureshi,2011: 259) , كما يعرف التمويل الذاتي بأنه تدفق نقدي مخصص لأنشطة الاستغلال للمؤسسة وهو وسيلة تمويلية جدا هامة وتعد الأكثر استعمالا" وتسمح للمؤسسة تمويل نشاطها دون اللجوء إطراف خارجية ويعبر عن مجموعة التدفقات النقدية التي تم الحصول عليها بواسطة نشاط المؤسسة خلال فترة معينة والتي تستعمل بالتأكيد لتمـــويل نموها وزيادة أموالها الخاصة, (Hanna Lim, et al,2014: 148).

4- أهمية التمويل الذاتي:

يعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل للمؤسسات وهو المصدر الرئيسي الذي يجب أن تعمل المؤسسة على تنميته وزيادته والذي يضمن لها الاستمرارية والتواجد دون تهديد من جهة ومن جهة اخرى يدعم المؤسسة في عدم الاعتماد على الجهات الخارجية في التمويل وهو ما يخلق نوع من الاتكالية قد يهدد المؤسسة وتواجدها في حالة غياب الممول الخارجي لأي سبب من الاسباب .

ونستطيع ان نحدد أسباب أهمية التمويل الذاتي للمؤسسات وكما يأتي: (Saleh,2012: 43)

أ- يساعد على تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقلالية للمؤسسة دون الاعتماد التمويل الخارجي .

ب- وسيلة فعالة لتحقيق أهداف ورسالة المؤسسة حيث تتمكن المؤسسة من خلاله في تنفيذ ما تقتنع به وتحدده من أهداف تتوافق مع رؤيتها ورسالتها.

ج- يدعم ثقة المجتمع بالمؤسسة ومشروعاتها حيث يوفر صورة عن المنظمة بأنها قادرة على تنفيذ ما تهدف اليه.

د- يساعد على استمرارية المؤسسة العامة (المؤسسات غير هادفة للربح) من خلال الشعور بالملكية العامة لمشروعاتها وذلك أن الاصل في وجودها هو خدمة المجتمع الذي تعمل من أجله دون استهداف ربحي من وراء تقديم هذه الخدمات وهو أمر يدعم التفاف أفراد المجتمع حول المؤسسة والالتزام بدفع ما يترتب عليهم من ذمم مالية تفرض بقانون لصالح المؤسسة من غرامات ورسوم وضرائب.

5- مصادر التمويل في المؤسسات البلدية

يقصد بمصادر التمويل هي مجموع الانشطة التي من خلالها تحصل المؤسسة على الاموال اللازمة لتمويل مشاريعها الاستثمارية والخدمية, حيث تعتمد المؤسسات البلدية في عموم العراق على مصدرين للتمويل حسب قانون واردات البلديات رقم(130) لسنة 1963 المعدل هما: التمويل الحكومي (المركزي), والتمويل الذاتي (الخاص), حيث يتمثل التمويل المركزي للمؤسسات البلدية وكافة الوزارات والدوائر الحكومية بـ(الموازنات المركزية) والتي تصدر من قبل وزارة المالية التابعة للحكومة المركزية, بعد مصادقة مجلس النواب عليها وتنشر في الجريدة الرسمية, لذا نحن عندما نطلع على مفاهيم الموازنة العامة وتعاريفها, ندرس أساساً مجالات مصادر التمويل المركزية للمؤسسات البلدية بصورة خاصة والوزارات والدوائر والمؤسسات بصورة عامة. والمصدرين الرئيسيين للتمويل في المؤسسات البلدية هما:

أ- التمويل المركزي (الحكومي) :

يعد التمويل المركزي من المصادر الرئيسية الذي يعتمد عليه للتمويل المباشر للمؤسسات الحكومية غير الهادفة للربح في حصولها على الأموال اللازمة لإنجاز نشاطها الجاري والاستثماري, ويقضي التمويل المركزي بأن تتجه جميع الإيرادات العامة المستلمة من قبل الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح الى الخزينة العامة للدولة , ومقابل ذلك تتعهد الخزينة العامة بتغطية جميع النفقات الخاصة بهذه الوحدات وفق ما محدد لها في قانون الموازنة العامة السنوي بشرط أن تكون هذه النفقات في حدود التخصيصات المعتمدة الواردة في الموازنة العامة المحددة لكل وحدة وفي حدود الصلاحيات المالية المخولة للرئيس الإداري الأعلى للوحدة حيث تخصص نسبة من الموازنة العامة للدولة الى المؤسسات الخدمية وذلك حسب احتياجاتهم, (Al Awwad,& Jijawi,2012: 20)

ب- التمويل الذاتي (الخاص):

يعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل والمحور الرئيسي في المؤسسات الخدمية والذي تسعى الى تحقيقه من خلال مجموع الوسائل والاساليب التمويلية التي تعتمدها المؤسسة وفق الضوابط والقوانين المعمول بها، الذي يعطي للمؤسسة الاستقلالية المالية التي تساعدها على البقاء والنمو والتطور بمختلف المجالات سواء كانت انتاجية او الخدمية دون الرجوع الى مصادر او اطراف خارجية, اعتماداً على الايرادات التي تحققها المؤسسات نتيجة استحصال الدوائر البلدية لواردتها، من الرسوم والجبايات والغرامات والضرائب والإيجارات، وهي بمبالغ معينة وضمن أطر محدده استناداً للقوانين النافذة بهذا الخصوص وهي كل من :

- قانون واردات البلديات رقم (130) لسنة 1963 المعدل.
- قانون تبليط الشوارع رقم 85 لسنة 1963 المعدل .
- قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم 5 لسنة 1996 الخاص بفرض رسوم منح اجازات البناء للمباني
- قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم 133 لسنة 1996 المعدل الخاص برفع النفايات
- قانون الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط رقم 20 لسنة 1998 المعدل .

- قانون بيع وايجار اموال الدولة رقم (21) لسنة 2013 الذي جاء بديلاً عن قانون بيع وايجار اموال الدولة رقم 32 لسنة 1986 المعدل.

ومن خلال دراسة القوانين اعلاه الخاصة بإيرادات المؤسسات البلدية فمن الممكن ان نحدد الاتي : -

أ- اجور خدمات رفع النفايات: بحسب القرار (133) لعام (1996) المعدل بالقرار(13) لعام (2001), حيث يستوفى مبلغ(1000)دينار من الدور السكنية يضاف الى قائمة اجور الماء..

ب- اجور خدمات التبليط : وهي اجور يتم استيفاؤها من المواطن لمرة واحدة فقط استنادا لقانون تبليط الشوارع رقم (85) لسنة (1963) وتعديلاته واخرها القانون (6) لسنة (2015), وتكون المبالغ المستحصلة وفق معادلة خاصة

ت- ايراد بيع و ايجار مباني : صدر قانون بيع وايجار اموال الدولة رقم 21 لسنة 2013 وتم نشرة في جريدة الوقائع العراقية بعددها المرقم 4286 في 2013/8/19 ليحل بديلاً للقانون السابق الخاص ببيع وايجار اموال الدولة رقم 32 لسنة 1986 .

ث- ايراد ايجار اراضي صناعية و مباني صناعية : حسب قانون الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط رقم 20 لسنة 1998 المعدل.

ج- رسم منح وتجديد اجازات البناء : حسب قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم 5 لسنة 1996 المعدل الخاص بفرض رسوم منح اجازات البناء للمباني والتي تتراوح بالنسبة للاستعمال السكني من 7500 الى 30000 دينار وللاستعمال غير السكني فتتراوح من 100000 الى 200000 دينار

ح- فوائد دائنة : نسبة 7 % من قيمة الايجار اي تحميل ما مقداره 7% من مبلغ عقد الايجار في حالة عدم تسديد الايجار في موعده السنوي وترحيله الى السنة اللاحقة, وفقاً لإحكام قانون تحصيل الديون الحكومية حسب القرار (44) لسنة (1988).

خ- رسوم ممارسة المهنة : يفرض رسم سنوي على جميع الأعمال والمهن الوارد ذكرها في قانون رقم 130 لسنة 1963 المعدل قانون واردات البلدية بنسبة (10%) من بدل لإيجار السنوي لمحل العمل او المهنة, و (5%) من قيمة الايجار السنوي للمعامل والمصانع.

د- رسم البيع في المزادات العلنية, البالغة 2% أجور النشر والاعلان.

ذ- رسوم اخرى مثل رسوم تصديق العقود التي تبرمها البلدية وتبلغ (5000) دينار مقطوعة لكل عقد .

ر- رسوم الاعلان : يفرض رسم شهري عن الاعلانات الخاصة بالمحال التجارية او الشركات تعتمد على مساحة اللوحات الاعلانية وحسب قانون رقم 130 لسنة 1963 المعدل قانون واردات البلدية, حيث يستوفى مبلغ قدرة (10000) عشرة الاف دينار للمتر المربع الواحد باللغة العربية, و (20000) عشرون الف دينار للمتر المربع الواحد باللغة الانكليزية.

ثانياً: الأداء

1- مفهوم الاداء :

اختلف الباحثون على وضع مفهوم محدد بسبب الاختلاف المتباين في الاداء وكل حسب اختصاصه, ونظرته للأمور من زاويته الخاصة, حيث ان هذا الاختلاف حول مفهوم الأداء ينبع من اختلاف المعايير والمقاييس التي تعتمد في دراسة الاداء وقياسه, فيعرف الأداء من وجهة نظر(Evan) على أنه قدرة المنظمة على التماشي مع كل من العمليات التنظيمية الأربعة, المدخلات, المخرجات, العمليات, التغذية العكسية". والأداء وفق هذا التعريف يمثل الاداء النتيجة التي تحققها المؤسسة نتيجة العمليات التي تخضع لها مخرجاتها, (Al Baghdadi,& Alabadi,2010: 360), في حين عرفه (Wheelen& Hunger,2015: 330). " هو المحصلة النهائية لأعمال المؤسسة, والانعكاس لقدرة المؤسسة على استعمال مواردها المتاحة (المادية والبشرية) من أجل تحقيق اهدافها". حيث يعتمد الاداء الى حد كبير على ان تكون الادارة بارعة في توجيه وتخصيص الموارد المتاحة, بما ينسجم والاهداف التي تطمح في الوصول اليها. (Gomes, et al ,2008:7) . وقد أضاف (Daft,2003:12) عنصري الكفاءة والفاعلية، إذ جاء في تعريفه أن الأداء يعني قدرة المؤسسة على تحقيق اهدافها من خلال استغلالها للموارد المتاحة واستعمالها بطريقه كفؤة وفاعلة, أي أنه يعكس الأهداف المخططة من قبل المنظمات والوسائل اللازمة لتحقيقها، وبالتالي يربط بين أوجه النشاط والأهداف التي تسعى هذه الأنشطة لتحقيقها, فالأداء هو حاصل تفاعل عنصري الكفاءة والفاعلية.

2- أهمية الأداء :

تتمثل أهمية الأداء لمؤسسات الاعمال بمختلف انواعها بما يلي : (Al Shumaily,2017: 11)

أ- دعم أهمية الهدف الذي تسعى الادارة الى تحقيقه.

ب- يساعد في الترجمة العلمية لكل القرارات التي يتم اتخاذها على جميع المستويات في المؤسسة, وحتى يتحقق الأداء الفعال ينبغي أن يتصف الأداء بالجدية والنزاهة عند اتخاذ القرارات والابتعاد عن المزاجية.

ت- الإسهام في القدرة الدائمة على تقديم نتائج ايجابية ومرضية على فترات.

ث- يدعم الاداء قائمة المهام الرئيسة الموكلة للإدارة بل يأتي في مقدمتها وأولها بالاهتمام لتحقيق أهدافها.

أن من أهداف وجود نظام الأداء المؤسسي بكل مؤسسة هو لمعرفة مدى تحقيق اهداف المؤسسية مثل الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة, ولا يتم ذلك الا بوجود قاعدة معلومات متجددة لرسم السياسات والخطط التحسينية وتحليل نقاط القوة والضعف من أجل التطوير بعد ذلك. ومن سمات المؤسسات ذات الأداء الجيد هي أن تكون واضحة الأهداف, محددة المدخلات والمخرجات, وتركز على النتائج لا على الاجراءات, (Al Shumaily,2017: 12).

3- الاداء البلدي :

ويقصد به كافة الاعمال و الواجبات والخدمات التي تقوم بأدائها المؤسسات البلدية اتجاه المجتمع, وبدءً لابد من ان نعرف ماهية البلدية؟ استناداً الى قانون ادارة البلديات رقم 165 لسنة 1964 المعدل المادة (1) فأن البلدية هي مؤسسة محلية لها شخصية معنوية تقوم بالأعمال والخدمات العامة المنصوص عليها في هذا القانون او في أي قانون أخر.

إن الخدمات البلدية لم تعد أعمالا ومهاما تقليدية تأخذ الدوائر البلدية على عاتقها القيام بها, وإنما اصبحت سمه من سمات العصر البارزة الذي يهدف الى تحقيق الرفاهية والتقدم للبشرية, حيث انيطت بالبلدية العديد من الواجبات بموجب قانون ادارة البلديات رقم(165) لسنة(1964)المعدل يمكن ايجازها بما يلي:-

أ- استنادا للمادة (43):

إعداد تصميم أساسي للبلدية او تصميم ابتدائي, وفي حالة تعذر إقرار التصميم الأساسي يتضمن استعمالات الأرض وتقسيمها إلى قطاعات مع مراعاة سعة البلدية وحاجاتها.

ب- استنادا للمادة (46):

❖ القيام بالوظائف والخدمات والإعمال الرئيسية التالية :

• تنظيف الشوارع والمحلات العامة ورفع الأوساخ والنفايات والمواد المضرة والملوثة والمقلقة للراحة العامة وحرقها أو جمعها في محلات لا تؤثر على صحة وراحة المواطنين .

•ردم المستنقعات والبرك ومحلات تجمع المياه الناتجة عن الرشح والمحلات المنخفضة وغير الصحية عدا ما كان منها من اختصاص الدوائر الأخرى .

•تسوية الشوارع و تبليطها وارصفة الطرق .

•إنشاء مجازر صحية وعصرية ومنع الذبح خارجها وتامين سلامة اللحوم من الناحية الصحية وخزنها ونقلها من المجازر إلى الأسواق .

•تهيئة أو تعيين محلات وأسواق لبيع اللحوم والأسماك بالجملة والمفرد .

•تهيئة أو تعيين محلات لبيع المخضرات بالجملة والبيع بالمزاد العلني .

•ترقيم الدور والشوارع والقطاعات وتسميتها بالتعاون مع الدوائر المختصة.

تعتبر الوظائف المذكورة كحد ادني للخدمات التي تقدمها البلدية وعلى المجلس إقراراها واعتماد المبالغ اللازمة لها ولرعايتها وصيانتها وإدامتها في ميزانيتها لكل سنة إذا اقتضى القيام بها على نفقة البلدية.

ت- استناداً للمادة (47)

القيام بالوظائف والأعمال التالية في حالة تحقيق المصلحة العامة وتوافر المبالغ اللازمة لها في ميزانيتها:

•فتح وتوسيع الشوارع وملتقاها ومنعطفاتها وتصنيفها وإنشائها .

•تعيين استقامة وسعة الشوارع التي تقع ضمن العقارات التي يروم أصحابها تقسيمها .

•تبليط الشوارع وتسويتها ورصفها وتشجيرها ورشها بالماء وبأية مادة أخرى ملائمة .

•تعيين كيفية أشغال أرصفة الشوارع وفضلاتها و العرصات الخالية العائدة إلى البلدية وتنظيم كيفية مزاولة الباعة المتجولين وأصحاب الحوانيت المؤقتة (الأكشاك) لمهنهم بشكل لا يتعارض مع المصلحة العامة .

•إنشاء الحدائق والمتنزهات العامة وتوسيعها وتصنيفها وإلغاؤها .

•إنشاء الجسور والقناطر والمعابر وصيانتها عدا التي تعود إلى الدولة والإدارات المحلية .

•تعيين المواقع والمساحات الصغرى لدور السكن والمحلات العامة المختلفة والأسواق والحوانيت المختلفة ومحلات وقوف السيارات والكراجات ومحلات ربط وتربية الحيوانات وكيفية إنشائها وتعيين أشكالها والشروط الواجب توافرها فيها وذلك ضمن المنطقة العمرانية .
•إنشاء الأسواق العامة الأخرى ومحلات المزاد العلني .
•تعيين محلات المعامل والمصانع بصورة مجتمعة ومقسمة حسب أصنافها والمساحة الصغرى لكل منها والشروط التي يجب توافرها في كل منها .
•إنشاء محلات لوقوف وسائط النقل على مختلف أنواعها .
•إنشاء القاعات والمسارح والسينمات والملاعب والفنادق ودور الاستراحة والتسلية والمسابح النهرية وغير النهرية والحمامات والكازينوهات والمتاحف المحلية والمطاعم وتشجيع إنشاء النوادي والمكتبات .
ث- استناداً للمادة (48) تقوم البلدية بما يلي :-
•إجازة المحلات العامة وتفتيشها ومراقبتها وإلزام أصحابها باتخاذ ما يقتضي من التدابير التي تضمن راحة وسلامة المواطنين من الناحية الصحية في الأماكن التي لا توجد فيها سلطات صحية لهذا الغرض .
•تعيين المحلات للأعمال والمصانع التي قد تكون أو تصبح مصدرا للخطر أو القلق أو الإزعاج للجيران بسبب ما ينبعث منها من دخان أو أبخرة أو غازات أو أتربة أو روائح أو صخب أو اهتزاز ووضع الشروط التي يجب إن تخضع لها هذه الأعمال أو المصانع .
•إلزام أصحاب الأراضي الفضاء والخرائب المفتوحة بإزالة ما يوجد عليها من أتربة وقذارات والمحافظة على نظافتها على الدوام وحثهم على تطويرها بناء على تقرير السلطة الصحية وفي حالة امتناعهم فيتم القيام بها نيابة عنهم واستيفاء مبالغ جمع النفقات منهم بالطرق القانونية.
•كيفية منح المعماريين إجازات ممارسة المهنة بعد اختبارهم وتصنيف درجاتهم.
•منع تشييد المباني التي تؤدي إلى الأضرار بالآخرين أو تشوه الشوارع والمتنزهات العامة وتنظيم ومراقبة أو منع إنشاء أو استعمال أي بناء مؤقت أو منقول بقصد التجارة أو السكن .
•منع وضع الألواح والإعلانات المكتوبة بغير اللغة العربية والمحلية عدا ما يتعلق منها بالمعارض العامة وله حق الإشراف على تنظيم ما يتعلق بها رسمية أو غير رسمية بموجب تعليمات يصدرها الوزير.
ج- استناداً للمادة (51) :
•إنشاء مصالح بلدية تقوم بإنتاج مواد البناء أو المنتجات الصناعية والاستهلاكية أو التجارية أو السكنية إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك .
•القيام بخدمات ذات صبغة تجارية وإنتاجية تعود على المواطنين بالراحة وعلى أموالها بالربح وأعلاء شان الصناعات المحلية .
ح- استناداً للمادة (52) :
فأن للوزارات المختصة إن تطلب من البلدية القيام بصورة مؤقتة أو دائمة بأي عمل يمكن إن يكون القيام به من قبل البلدية أجدى وانفع للجمهور على إن لا تتحمل البلدية أية نفقات. (قانون ادارة البلديات رقم 165 لسنة 1964 المعدل).

المبحث الثالث// الجانب العملـي للبحث

سيقوم الباحث في هذا المبحث باستخدام ادوات التحليل المالي من خلال اجراء التحليل الافقي والعمودي وتحليل النسب, للبيانات الخاصة بالمؤسسات مجال البحث بالاعتماد على جداول التحليل التي اعدها الباحث اعتماداً على البيانات المالية المأخوذة من السجلات والوثائق الرسمية والقوائم المالية للمؤسسات البلدية, لمؤشرات التمويل ومؤشرات الاداء البلدي.

اولاً: تحليل مؤشرات التمويل .

1- تحليل ومناقشة التمويل لعينة البحث وفقاً للتحليل الافقي للمدة (2011-2018) .

يبدأ المبحث بالتحليل الأفقي للبيانات المالية للمؤسسات البلدية مبينا نسب التغير لسلسلة زمنية مكونة من ثمان سنوات تبدأ بعام 2011 وتنتهي بعام 2018 وعرض الباحث نتائج تطبيق معادلات التغير في جداول والتي ضمنها أيضا(أجمالي وتفصيلي، نموا أو انحدارا أو ثبات)ثم المقارنة بين النسب الاجمالية لسنوات السلسلة الزمنية.

أ- تحليل ومناقشة الايراد الكلي:

يقصد بالإيراد الكلي هو جميع الاموال المخصصة في الموازنة السنوية للمؤسسات البلدية التي تشمل الايراد الحكومي والذاتي(الخاص), اعتمادا على النتائج الواردة في الجدول(1) (الملحق (1),الذي يعرض التحليل الافقي لثمان سنوات(2011-2018) كنسب للتغيرات للإيراد الكلي لكل بلدية ولكل سنة من سنوات السلسلة الزمنية, وبالنظرة العامة للنتائج, اجمالاً كانت سنة الاساس (2011) تمثل اعلى ايرادات للمؤسسات البلدية مجال البحث في هذه السنة، بسبب التخصيصات المالية الكبيرة للحكومة المركزية للدوائر الخدمية آنذاك، ومن ثم بدأت بالانحدار للأعوام (2012-2013) وبنسب تغير اجمالية (-1%, -7%) على التوالي, تراوحت ما بين (35%, 9%) كحد اعلى في بلدية(الخير, المجر)على التوالي, و نسبة (-12%, -23%) كحد ادنى في بلدية (علي الغربي, المشرح), ثم بدأت النسبة بالارتفاع الطفيف في عام (2014) وبنسبة تغير اجمالية بلغت (3%) مقارنة بالسنة السابقة, بأعلى نسبة (109%) في بلدية المشرح, وادنى نسبة (-67%) في بلدية الخير, ونلاحظ التذبذب في النسب بين البلديات بسبب عدم صرف بعض المؤسسات البلدية للأموال المخصصة لها ضمن الموازنة وارجاع جزء كبير منها الى خزينة الدولة وعدم استغلالها لتنمية انشطتها، مما ادى الى تقليص تخصيصاتها المالية الحكومية ضمن موازنتها. ونلاحظ الانحدار الشديد للإيرادات خلال سنة(2015) مسجلتاً اجمالي نسبة تغير سالبة بلغت (-32%), اذ تشير النسب الى الانحدار الواضح في حجم الايرادات بسبب ضعف التخصيصات المالية من الحكومة المركزية, في حين نلاحظ الارتفاع النسبي في سنة (2016) بنسبة نمو اجمالية موجبة لكنها ضعيفة بلغت(6%), ثم عاد الانخفاض في نسبة التغير خلال سنة (2017) لتسجل اجمالي نسبة تغير بلغت (-10%), تراوحت بين (110%) كحد اعلى في بلدية المشرح, تحققت هذه النسبة نتيجة الاعتماد اغلب المؤسسات البلدية على تنمية ايرادها الخاص, و (-39%) في بلدية علي الشرقي, وبالرجوع الى نتائج الجدول وفي السنة الاخيرة من السلسلة الزمنية (2018) نلاحظ الارتفاع في نسبة التغير بشكل كبير مسجلتا نسبة اجمالية (47%), وهذه النسبة تحققت نتيجة لاعتماد اغلب المؤسسات البلدية على الايرادات التي تحصل عليها من التمويل الخاص (الذاتي) من خلال جباية الاموال الخاصة وفق القوانين الخاصة بعمل وادارة المؤسسات البلدية التي أصبحت حالياً اعلى اهمية من التخصيصات المالية المتدنية للحكومة المركزية.

ب- تحليل ومناقشة الايراد الحكومي :

يخصص هذا الايراد للمؤسسات البلدية حسب ضوابط وزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة على اساس الكثافة السكانية فضلاً عن تخصيص الاعانات على اساس الحاجة أو ما يسمى بمصطلح المحرومية حسب ما ذكر المديرون الماليون عند مقابلتهم, حيث يعرض الباحث ومن خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (2) الملحق (2) للتحليل الافقي للإيرادات الحكومية خلال فترة السلسلة الزمنية أبتدأ من سنة (2011) التي تعتبر سنة الأساس ولغاية (2018) التي تمثل نهاية السلسلة الزمنية. وسيتم استعراض كتحليل لنسب تغير الايرادات (نمو, ثبات, انحدار) في الايراد الحكومي ولكل بلدية خلال السنة مع بيان أجمالي النسبة لكل سنة مالية على حدة للمؤسسات البلدية مجال الدراسة. ومن خلال النتائج الواردة في الجدول نلاحظ ان نسب التغير متباينة بين نسب موجبة ونسب سالبة ومن بلدية الى اخرى ومن سنة الى اخرى ايضاً, حيث بلغت اعلى نسبة تغير خلال سنة(2012) في بلدية الخير (36%) بينما سجلت ادنى نسبة في بلدية علي الغربي بواقع (-10%) وبإجمالي نسبة نمو بلغت(0 %) حيث لم تسجل سنة(2012) اي نسبة نمو رغم تفاوت النسب بين البلديات مقارنة بالسنة السابقة وتشير الى الثبات النسبي. كما نلاحظ في سنة (2013) جاءت جميع نسب التغير سالبة باستثناء بلدية سيد احمد الرفاعي بنسبة نمو(1 %) وهي نسبة ضئيلة جداً ولا تشكل فارق, في حين سجلت ادنى نسبة تغير في بلدية علي الشرقي بواقع (-26%) وبإجمالي نسبة تغير(-13%) وهذه النسبة تشير الى انخفاض الايراد الحكومي خلال السنة مقارنة بالسنة السابقة. أما في سنة(2014) استمر الانخفاض بالإيراد الحكومي حيث بلغت اعلى نسبة تغير(0%) في بلدية المشرح, وادنى نسبة تغير(-63%) في كلا من بلدية الخير وبلدية سيد احمد الرفاعي, وأن سبب هذا الانخفاض يعود الى البلديات نفسها حيث لم تستغل المبالغ المخصصة لها بسبب سوء الادارة وتم استرجاع مبالغ كبيرة من موازنة السنة السابقة الى خزينة الدولة مما ادى الى تقليل التخصيصات الممنوحة لها من قبل الحكومة خلال السنة, وبلغ أجمالي نسبة التغير(-14%). وبالنظر الى نتائج سنة (2015) الواردة في الجدول نلاحظ انحدار واضح في نسب التغير للإيراد الحكومي حيث كانت النسب تتراوح ما بين (-2%) كحد اعلى و (-58%) كحد ادنى وبإجمالي نسبة تغير (-48%) أي بنسبة انحراف بلغت (52%) عن ايراد السنة الماضية وهي نسبة كبيرة تدل على انحدار الايراد الحكومي وايضاً تشير الى حجم العجز المالي في موازنة المؤسسات البلدية بسبب النقص الحاد في الموازنة العامة للدولة واعلان حالة التقشف في جميع مؤسسات الدولة. واستمر الحال على ما هو علية في سنة(2016) وانخفض الى أجمالي نسبة تغير(-6%) مسجلة تراجع عن اجمالي الايراد للسنة السابقة. بأعلى نسبة بلغت

(4%) في بلدية المشرح, وادنى نسبة(-24%) في بلدية السلام. وجاءت النتائج في سنة (2017) متباينة بين قيم موجبة وقيم سالبة مسجلة اعلى نسبة ايراد حكومي(6%) لكل من بلدية العزير وبلدية سيد احمد الرفاعي, وادنى نسبة في بلدية علي الشرقي بواقع (-13%), وبإجمالي نسبة تغير بلغت(-1%) وهي نسبة تدل على ثبات الايراد الحكومي ولا وجود للنمو مقارنة مع السنة السابقة, كما يتضح الانحدار المتتالي للتمويل الحكومي خلال السنوات السابقة (2015, 2016, 2017) الذي سببه النقص الحاد في موازنة الدولة بصورة عامة والذي أثر سلباً على التخصيصات المالية الممنوحة للمؤسسات البلدية مما سبب تراجع في اداء المؤسسات البلدية عينة البحث(وهذا ما سنثبته لاحقاً). وبالرجوع الى نتائج الجدول وبالسنة الاخيرة من السلسلة الزمنية (2018) نلاحظ اغلب البلديات سجلت نسب تغير موجبة بواقع (9) بلديات من اصل(13) بلدية حيث حققت أجمالي نسبة تغير بلغت(19%) وهي نسبة تشير الى نمو جيد في الايراد الحكومي مقارنة بالسنوات الثلاث السابقة.

ت- تحليل ومناقشة التمويل الذاتي (الخاص).

التحليل الأخر يشمل رافد أخر من روافد إيراد المؤسسات البلدية والذي يمثل الايرادات التي تحصل عليها المؤسسات البلدية من نشاطها الجاري ومن املاكها الخاصة وفق القوانين الخاصة بعمل وادارة المؤسسات البلدية. الهدف من هذا التحليل هو لبيان النمو في نسب الايراد الخاص (الذاتي) للمؤسسات البلدية مجال البحث وخلال فترة السلسلة الزمنية ولكل سنة مع بيان أجمالي النسب للإيرادات الخاصة وبالاعتماد على النتائج الواردة في الجدول رقم (3) ملحق(3), حيث نلاحظ خلال سنة (2012) تباين واضح في النسب بين قيم موجبة وأخرى سالبة ومن بلدية الى اخرى, حيث سجلت اعلى نسبة تغير(300%) في بلدية السلام وهي نسبة عالية جداً بما يعادل ضعفين الايراد مقارنة بالسنة السابقة, بينما سجلت ادنى نسبة(-73%) والتي تشير الى معدل الانحراف الوضح للإيراد الخاص في بلدية سيد احمد الرفاعي, وبنسبة إجمالية سالبة بلغت (-15%) ونرى الانخفاض في نسبة نمو الايراد الخاص خلال السنة مقارنة بالسنة السابقة. في حين نلاحظ التغيير في نسب النمو خلال سنة(2013) لتسجل اغلب المؤسسات البلدية قيم موجبة بواقع (11) بلدية من اصل (13) بأعلى نسبة تغير بلغت(333%) بلدية العزير وهي نسبة كبيرة بعدما كانت تسجل عجز بواقع (-29%) في سنة(2012), وكانت ادنى نسبة (-53%) في بلدية سيد احمد الرفاعي والتي تعتبر من المديريات الفقيرة التي لا تمتلك موارد ذاتية, وبإجمالي تغير بلغ(77%) وهي نسبة جيدة جداً مقارنة بالسنة السابقة. كما نلاحظ خلال سنة (2014) زيادة النمو في الايراد الخاص حيث سجلت اعلى نسبة بواقع(872%) في بلدية المشرح وهي نسبة عالية جداً مقارنة بما حققته البلدية نفسها في السنة السابقة بواقع (20%) وهذا يدل على بدء بعض المؤسسات للبلدية للاهتمام بإيرادها الخاص, كما سجلت ادنى نسبة في بلدية الخير(-97%) وبإجمالي نسبة تغير(113%) حيث نلاحظ الزيادة في النمو للإيرادات الخاصة في اغلب المؤسسات البلدية, وهذا يبين لنا ومن خلال المعطيات الواردة حجم الزيادة الكبيرة في الايرادات الخاصة عما كانت علية في السنة السابقة وبفارق كبير. و استمر هذا النمو في النسب خلال سنة(2015) لتسجل اعلى نسبة تغير بواقع(844%) في بلدية قلعة صالح وهي ايضاً نسبة كبيرة اذا ما قورنت بما كانت علية النسبة في السنة السابقة التي سجلت نسبة منخفضة جداً (-70%) والتي تبين ان البلدية متأخرة جدا في استحصال ايراداتها الذاتية ويعود السبب الى اعتمادها على المنح الحكومية, فيما سجلت ادنى نسبة (-91%) في بلدية السلام, وبإجمالي نسبة تغير(10%) وهي نسبة جيدة تدل على النمو المتواصل سنة بعد سنة الاغلب المؤسسات البلدية. وبالرجوع الى النتائج الواردة في الجدول نلاحظ سنة (2016) سجلت اعلى نسبة تغير(710%) في بلدية العدل بعد ما كانت متأخرة في السنة السابقة بواقع (-31%) ويعزو هذا التفاوت بالنسب من سنة الى اخرى هو اتجاه البلديات نحو تعظيم ايراداتها الخاصة بعدما انخفض الايراد الحكومي في هذه السنوات مما جعل البلديات تبحث عن زيادة مصادر تمويلها من خلال البحث عن الطرق القانونية الزيادة ايراداتها (مثل بيع الاراضي السكنية العائدة لها بالمزاد العلني وفق المادة 25 من قانون بيع وايجار املاك الدولة رقم 21 لسنة 2013) وكذلك استحصال الديون وزيادة مبالغ ايجار الاملاك وغيرها. وكانت ادنى نسبة تغير(-83%) في بلدية قلعة صالح التي سجلت اعلى نسبة ايراد في العام الماضي, وكما وضحنا ان سبب هذا التفاوت في النسب للبلديات بين سنة واخرى هو لجوء اغلب البلديات الى فرز الاراضي السكنية ضمن التصميم الاساسي وبيعها بالمزاد لذلك نرى بعض البلديات تحقق اعلى نسبة في سنة وادنى نسبة في اخرى. وسجلت اجمالي نسبة تغير بلغت(22%) وهي نسبة ايجابية ومؤشر جيد, لكن نلاحظ التدني في نسب النمو خلال سنة (2017) في اغلب المؤسسات البلدية بإجمالي نسبة تغير(-18%) , والتي تشير الى تراجع ملحوظ في نسبة الايراد الخاص مقارنة بالسنة السابقة, فيما نلاحظ النمو الكبير خلال سنة (2018) حيث سجلت اجمالي نسبة تغير(80%) وهي نسبة كبيرة مقارنة بالسنة الماضية, وكانت اعلى نسبة تغير في بلدية السلام بواقع(973%) والتي سجلت في السنة السابقة نسبة نمو (6%) بأجمالي ايراد بلغ(51) مليون دينار فقط بينما سجلت في هذه السنة اجمالي ايراد خاص (547) مليون دينار ونلاحظ هذا

الفرق الكبير في نسبة النمو وهذا يؤكد ما تم طرحة سابقاً باتباع المؤسسات الطرق المختلفة وفق ما يسمح لها القانون بزيادة مصادر تمويلها الخاص واحد هذه الطرق هو وبيع الاراضي بالمزاد العلني (وهذا ما اكده مدراء البلديات عند مقابلتهم) والذي كان له الاثر الاكبر في زيادة نسبة النمو للإيراد الخاص.

2- تحليل ومناقشة التمويل لعينة البحث وفقاً للتحليل العمودي للمدة (2011-2018) .

في هذا الفقرة وحسب مفردات المبحث الاول سيتم التحليل للبيانات المالية بواسطة أداة أخرى من أدوات التحليل المالي وهو التحليل العمودي للبيانات المالية للمؤسسات البلدية الايجاد الأهمية النسبية للإيرادات لكل بلدية وإجمالي الأهمية النسبية لكل سنة من سنوات السلسلة الزمنية, وسيتم تغطية هذا الفقرة بالاعتماد على ثلاث جداول تبين إيرادات المؤسسات البلدية(الكلي, الحكومي, الذاتي), وهي جداول تتضمن في متنها ايرادات (13) بلدية لمدة (8) سنوات, وهذا التحليل المالي يتحقق من خلال التعبير عن كل فقرة أو مجموعة من الفقرات في القوائم المالية كنسبة مئوية من الاجمالي.

أ- تحليل ومناقشة الايراد الكلي :

كما هو واضح من النتائج الواردة في الجدول رقم (4) ملحق (4), يلاحظ ان الاهمية النسبية للإيرادات الكلية خلال بداية السلسلة الزمنية (2011) تراوحت بين (14%) كحد اعلى في بلدية المجر و(2%) كحد ادنى في بلدية الخير, وبإجمالي اهمية نسبية سنوية بلغت(14,8%) وهي النسبة الاعلى بين ترتيب النسب لسنوات السلسلة الزمنية, بمتوسط ايراد سنوي بلغ(1243) مليون دينار وبانحراف معياري (528) , تليها سنة (2012) بنسبة اجمالية بلغت (14,7%) وهي نسبة مقاربة للسنة السابقة تشير الى ثبات التخصيصات المالية الممنوحة للمؤسسات البلدية بالرغم من وجود تباين وتفاوت للنسب بين البلديات, حيث سجلت ادنى نسبة (3%) في بلدية (الخير , سيد احمد) واعلى نسبة (13%) في بلدية المجر, بمتوسط ايراد سنوي بلغ (1227) مليون دينار وانحراف معياري(461), كما سجلت سنة(2013و 2014) اهمية نسبية اجمالية (13,7%, 14,2%) على التوالي, تراوحت بين (15%, 21%) كحد اعلى في بلدية المجر, و (3%, 1%) في بلدية (الخير, سيد احمد), بمتوسط ايراد سنوي بلغ (1145, 1181)مليون دينار وانحراف معياري(515, 800) على التوالي, في حين نلاحظ الانحدار الواضح للإيرادات خلال سنوات (2015, 2016, 2017) لتسجل اهمية نسبية اجمالية بلغت (9,6%, 10,2%, 9,2%) على التوالي, تراوحت بين (26%, 27%, 23%) على التوالي كحد اعلى في بلدية المجر, و (1%, 1%, 1%) على التوالي كحد ادنى في بلدية الخير, بمتوسط ايراد سنوي بلغ (800, 850, 767) مليون دينار وانحراف معياري (730, 749, 606) على التوالي, وهنا نلاحظ التدني الواضح للتخصيصات المالية بسبب ضعف احد مصادر التمويل المتمثل بالإيراد الحكومي بسبب التقشف في الموازنة العامة للدولة مما ادى الى ضغط النفقات والتخصيصات المالية والمنح الخاصة بالمؤسسات البلدية, وفي سنة (2018) وهي السنة الأخيرة من السلسلة الزمنية سجلت افضلية نسبية مقارنة بالسنوات الثلاث السابقة بواقع اهمية نسبية اجمالية لإيرادات البلديات بلغت (13,5%) تراوحت بين (1%) كحد أدنى في بلدية (الخير, سيد احمد) و 33% كحد أعلى في بلدية المجر), بمتوسط ايراد سنوي بلغ (1128) مليون دينار وانحراف معياري(1232), وتأتي هذه النسبة نتيجة للنمو الجيد للإيراد الخاص الذي يعتبر من اهم مصادر التمويل بعد الايراد الحكومي, وهذا ما تبين من خلال التحليل السابق والنمو الملحوظ من سنة الى اخرى, ونستنتج مما جاء اعلاه التذبذب الواضح و الكبير في النسبة لكل بلدية من البلديات ومن سنة إلى أخرى الأمر الذي يحتاج إلى معرفة اسباب عدم الاستقرار ومعالجتها.

ب- تحليل ومناقشة الايراد الحكومي:

يعتبر هذا التحليل هو الجانب الثاني لتحليل الايرادات وبيان الاهمية النسبية ومدى التغير في النسب من سنة الى اخرى للمؤسسات مجال البحث, وبالاعتماد على النتائج الواردة في الجدول رقم (5) ملحق (5), بدء من سنة(2011) حيث سجلت اعلى اهمية نسبية بواقع(19,45%), تراوحت ما بين (2,4%) كحد ادنى في بلدية الخير, و (13%) كحد اعلى في بلدية المجر الكبير, بمتوسط ايراد سنوي بلغ (1143) مليون دينار وبانحراف معياري(401), وقد حققت سنة(2012) المرتبة الثانية بنسبة(19,3%) تراوحت بين (3%) كحد ادنى في بلدية(الخير وسيد احمد الرفاعي), و (12%) كحد اعلى في بلدية المجر الكبير, بمتوسط ايراد سنوي بلغ (1141) مليون دينار وبانحراف معياري(394),, في حين جاءت سنة (2013) في المرتبة الثالثة, وبنسبة اجمالية (14,6%) تراوحت ما بين (3%) كحد ادنى في بلدية الخير, و (13,6%) كحد اعلى في بلدية المجر الكبير, بمتوسط ايراد سنوي بلغ (994) مليون دينار وبانحراف معياري (400), كما سجلت سنة(2014) أهمية نسبة (14,6%), وبالمرتبة الرابعة, بأعلى نسبة بلغت(14%) في بلدية المجر الكبير, وادنى نسبة (1%) في بلدية الخير, بمتوسط ايراد سنوي بلغ(859)مليون دينار وبانحراف معياري(403), ونلاحظ ان معدل الأهمية النسبية في السنوات السابقة متقارب بعض الشيء مما يدل على ثبات التمويل الحكومي خلال هذه

السنوات, لكن بالرجوع الى الجدول وتحديداً في سنة (2015) تبين لنا النتائج انحدار واضح في حجم الايراد الحكومي ليسجل أهمية نسبية أجمالية بلغت (7,5%), ولتي حلت بالمرتبة السادسة, تراوحت ما بين (2%) كحد ادنى في بلدية الخير, و (14%) كحد اعلى في بلدية المجر الكبير, بمتوسط ايراد سنوي بلغ(445) مليون دينار وبانحراف معياري(192), ونلاحظ الانخفاض الكبير بحجم الايراد الحكومي خلال السنة مقارنة بالسنوات السابقة, واستمر الانخفاض حتى وصل الى ادنى المستويات خلال سنة (2016 و 2017) لتسجل معدل أهمية نسبية بلغت (7%) وبالمرتبة السابعة (الأخيرة), بمتوسط ايراد سنوي بلغ (417, 413) مليون دينار وبانحراف معياري(187, 186) على التوالي, في حين نلاحظ ارتفاعاً طفيفاً في الايراد الحكومي خلال سنة(2018) والتي جاءت بالمرتبة الخامسة بأجمالي اهمية نسبية(8,3%), والتي تشير الى تعافي الايراد الحكومي مقارنة بالسنوات الثلاث الماضية, بمتوسط ايراد سنوي بلغ (489) مليون دينار وبانحراف معياري (286).

ت- تحليل ومناقشة الايراد الذاتي (الخاص):

يهدف الباحث من خلال هذا التحليل بيان الاهمية النسبية للإيراد الذاتي (الخاص) للمؤسسات البلدية خلال فترة السلسلة الزمنية لمدة ثمان سنوات ولكل سنة على حده, اعتمادا على الوثائق والسجلات الرسمية الخاصة بالمؤسسات البلدية والتي تظهرها نتائج الجدول رقم (6) ملحق (6), الذي يوضح الأهمية النسبية التي سجلها الإيراد الذاتي لكل بلدية ولكل سنة من سنوات السلسلة الزمنية بدء من سنة (2011) التي حلت بالمرتبة (7) ما قبل الاخيرة بأهمية نسبية اجمالية(4,1%) بمتوسط ايراد سنوي بلغ (100) مليون دينار وبانحراف معياري (88), كان لبلدية المجر الكبير الحصة الاكبر بنسبة (26%), في حين سجلت بلدية الخير ادنى نسبة بواقع (1%), فيما سجلت سنة (2012) أهمية نسبية اجمالية (3,5%) وكانت في المرتبة الثامنة والاخيرة, بمتوسط ايراد سنوي بلغ(85) مليون دينار وبانحراف معياري (81), حيث سجلت بلدية المجر الكبير ايضاً اعلى نسبة ايراد (27%), وادنى نسبة ايراد كان في بلدية الخير ايضاً بواقع (1%), في حين حلت سنة (2013) بالمرتبة السادسة بأجمالي اهمية نسبية (6,2%) بمتوسط ايراد سنوي بلغ(152) مليون دينار وبانحراف معياري (145), والتي كان منها النصيب الاكبر لبلدية المجر الكبير بنسبة (23%), وسجل ادنى ايراد في بلدية سيد احمد الرفاعي بنسبة (1%), حيث نلاحظ النسب المتدنية في اغلب المؤسسات البلدية خلال السنوات السابقة والذي يوحي الى عدم الاهتمام بالإيراد الخاص بسبب الموازنات الضخمة التي تتلقاها المؤسسات من قبل الدولة, والذي بينه التحليل السابق للإيراد الحكومي وحجم الاموال خلال هذه السنوات, وبالرجوع الى البيانات والنتائج الواردة في الجدول وتحديداً في سنة (2014) حيث نلاحظ النمو في الايراد الخاص وبشكل واضح لتسجل أهمية نسبية اجمالية بلغت (13,2%) تراوحت بين (0%) كحد ادنى في بلدية الخير, و (40%) كحد اعلى في بلدية المجر, بمتوسط ايراد سنوي بلغ (323) مليون دينار وبانحراف معياري (517), واستمر النمو في الايراد الخاص لأغلب المؤسسات البلدية خلال سنة (2015) حيث سجلت اجمالي أهمية نسبية (14,6%) بمتوسط ايراد سنوي بلغ(356) مليون دينار وبانحراف معياري(570), واستمرت بلدية المجر الكبير بتسجيل اعلى مستويات الايراد الخاص بنسبة بلغت (41%), وادنى ايراد في بلدية الخير بنسبة (0%), في حين سجلت سنة (2016) نمواً ملحوظا بأجمالي اهمية نسبية(17,7%), بمتوسط ايراد سنوي بلغ (433) مليون دينار وبانحراف معياري (593), كان لبلدية المجر الحصة الاكبر بنسبة(38%), وادنى نسبة (0%) في بلدية الخير, وتراجع النمو قليلاً خلال سنة (2017) ليسجل أجمالي أهمية نسبية بلغت (14,5%), بمتوسط ايراد سنوي بلغ (354) مليون دينار وبانحراف معياري(563), بأعلى ايراد خلال السنة في بلدية المجر الكبير ايضاً بنسبة (32%), وادنى ايراد في بلدية سيد احمد الرفاعي بنسبة (0%), ونلاحظ في سنة (2018) ارتفاع نسبة الايراد الخاص ليسجل أهمية نسبية اجمالية بلغت (26,2%) وهي نسبة عالية مقارنة بالسنوات السابقة بمتوسط ايراد سنوي بلغ (639) مليون دينار وبانحراف معياري (1019).

3- تحليل ومناقشة التمويل لعينة البحث وفقاً لتحليل النسب للمدة (2011-2018) .

أ- تحليل ومناقشة أجمالي الانفاق الى اجمالي الايراد.

الغرض من هذا التحليل هو بيان نسبة التنفيذ واستغلال الميزانية, ومدى التزام المؤسسات البلدية بصرف الاموال المخصصة لها وفق ضوابط الصرف والصلاحيات الممنوحة لها من قبل الوزارة في استخدام هذه التخصيصات الضخمة في تطوير عملها وزيادة مصادر الدخل من استحداث املاك جديدة وفرز الاراضي وضمها ضمن التصميم الاساس وتوسيع الحدود البلدية ليتسنى لها فيما بعد توزيعها على المواطنين والفئات المستحقة مقابل مبالغ مالية تستوفى لصالح البلدية وتساهم في رفد ميزانيتها وايضاً زيادة عدد المساحات الخضراء والاماكن الترفيهية وطرحها للاستثمار (وهذا ما شاهدناه في بعض البلديات), وبالاعتماد على النتائج الواردة في الجدول رقم (7) ملحق (7), حيث تبين النسبة بين اجمالي الانفاق الى اجمالي الايراد خلال سنة

(2011) لتسجل اعلى نسبة انفاق (58%) في بلدية الكحلاء أي بنسبة فائض (42%) لم تستغل من قبل البلدية , وادنى نسبة انفاق بلغت (36%) في بلدية المشرح اي بنسبة فائض (64%) والتي سببها التخصيصات الضخمة التي تفوق امكانية البلدية في الاستفادة منها وصرفها بمشاريع حيوية, وكانت اجمالي نسبة الانفاق الفعلي الى اجمالي الايراد خلال السنة (51%) حيث تم استرجاع ما يقارب (49%) من المبلغ الى خزينة الدولة لم تستغل من قبل المؤسسات البلدية وهذا لا يعتبر شيء ايجابي وانما مؤشر سلبي بعدم استغلال ما تم تخصيصه من المبالغ الضخمة في ميزانيتها, كما سجلت سنة (2012) اعلى نسبة أنفاق في بلدية الكحلاء بواقع (80%) وادنى نسبة (40%)في بلدية الخير وبإجمالي نسبة انفاق (71%) وهي ايضاً لم تحقق النسبة المثالية, في حين زادت نسبة أجمالي الانفاق الى (90%) في سنة (2013) لتسجل اعلى نسبة انفاق (94%) في بلدية السلام, وادنى نسبة سجلت في بلدية سيد احمد الرفاعي بواقع (83%) حيث نلاحظ جميع المؤسسات البلدية حققت نسب متقدمة في مصروفاتها مقارنة بما تم تخصيصه لها من مبالغ كبيرة, ونلاحظ خلال سنة (2014) الزيادة في نسب الانفاق لتسجل اعلى نسبة (145%) في بلدية الخير اي بنسبة عجز بلغت (45%) التي تشير تجاوز اجمالي الانفاق بالنسبة الى اجمالي الايراد, فيما سجلت ادنى نسبة انفاق في بلدية المشرح بواقع (64%) وبإجمالي نسبة خلال السنة بلغ (89%) والتي تدل على التفاوت الواضح في نسب الانفاق بين البلديات , كما نلاحظ في سنة (2015) جميع المؤسسات البلدية سجلت نسب انفاق عالية تجاوزت معدل لإيراد المخصص بأجمالي نسبة انفاق خلال السنة (124%), بأعلى معدل انفاق بلغ (200%) في بلدية العزير اي بنسبة عجز بلغت (100%) وادنى نسبة كانت(65%) في بلدية قلعة صالح, ونلاحظ حجم التفاوت في النفقات ما بين بلدية واخرى الذي كان سببه ضعف الايراد والتخصيصات في ميزانية المؤسسات, كما سجلت النتائج الواردة الجدول خلال سنة (2016) اعلى نسبة انفاق بلغت (208%)في بلدية العزير ايضاً, وادنى نسبة (80%) في بلدية علي الشرقي وبإجمالي نسبة (122%) والتي تسجل ايضا عجز بنسبة (22%) عن اجمالي الايرادات. واستمرت الزيادة في نسب النفقات خلال سنة(2017) لتسجل اعلى نسبة انفاق (210%)في بلدية العزير, وادنى نسبة (73%)في بلدية المشرح, وكان اجمالي النسبة خلال السنة (129%) حيث نلاحظ العجز في الايرادات لتغطية النفقات الذي سببه الانخفاض الحاد في حجم الايرادات وخصوصاً الايراد الحكومي خلال هذه السنوات مما اثر سلباً على تغطية النفقات, وبالمقابل لم ترشد النفقات من قبل المؤسسات, وفي السنة الاخيرة من السلسلة الزمنية (2018) نلاحظ استقرار النفقات مقابل الايرادات لأغلب المؤسسات بأعلى نسبة انفاق بلغت (146%)في بلدية سيد احمد الرفاعي, وادنى نسبة (59%) في بلدية الكحلاء وبإجمالي نسبة انفاق(86%), نستنتج مما سبق ان معدل الانفاق مقارنة بإجمالي الايراد في بداية السلسلة الزمنية (2011, 203, 2014) كانت النسب تشير الى فائض في نهاية السنة المالية لم تنفقه المؤسسات رغم وجود صلاحية الصرف, و تبين من ذلك حجم التخصيصات المالية الكبير الممنوح من قبل الدولة الذي يفوق امكانية بعض البلديات في التصرف بهذه الاموال وفق رؤية وتخطيط مالي صحيح, لكن نلاحظ سرعان ما انخفضت نسبة التغطية للإيراد الكلي مقابل اجمالي النفقات لتسجل عجز واضح , بسبب انخفاض الايرادات وخصوصاً الحكومي بسبب الازمة المالية التي اثرت سلباً على ميزانيات البلديات وهذا ما اثبتته النتائج خلال سنوات الكساد (2015, 2016, 2017) حيث نلاحظ التراجع الكبير للإيرادات في تغطية حجم النفقات بسبب اعتماد اغلب البلديات على التمويل الحكومي دون الاهتمام بمصادر التمويل الاخرى.

ب- تحليل ومناقشة الايراد الفعلي الى الايراد المخمن:

الهدف من هذا التحليل هو لمعرفة مدى اهتمام المؤسسات البلدية بعملية التخطيط المالي للإيرادات والاعتماد على أساليب علمية في التقدير المقبل للإيرادات مع بيان مدى تأثير الموازنات الضخمة والمنح الحكومية على بعض البلديات في عملية تقدير الايرادات, اعتماداً على النتائج الواردة في الجدول رقم (8) ملحق (7), التي بينت خلال سنة (2011) تحقيق نسب عالية في الايراد الفعلي مقارنة بما تم تخمينه حيث بلغت اعلى نسبة (186%) في بلدية سيد احمد الرفاعي, وادنى نسبة (20%) في بلدية السلام, وبإجمالي نسبة ايراد فعلي (110%), كما وسجلت سنة (2012) اعلى نسبة ايراد فعلي (229%) في بلدية قلعة صالح وهي نسبة كبيرة مقارنة بما تم تخمينه التي تشير الى معدل انحراف بلغ (129%), وسجلت انى نسبة في بلدية (27%) في بلدية سيد احمد الرفاعي وبإجمالي ايراد خلال السنة (85%) حيث نلاحظ التفاوت وتباين الواضح في النسب ويدل على العشوائية وعدم الدقة في تخمين الايرادات الخاصة من قبل القائمين على ذلك, وفي سنة (2013) كنا نأمل ان يستفيد المخمنون من نتائج السنوات السابقة في تقدير قريب للواقع لكن استمرت العملية في وضع التقديرات بدون معيار معين حيث تراوحت النسب بين اعلى نسبة (88%)في بلدية كميت, وادنى نسبة (14%)لكل من بلدية الكحلاء وبلدية سيد احمد الرفاعي , وبأجمالي ايراد نسبة ايراد فعلي بلغت (37%) وهي نسبة انحراف كبيرة عن الايراد المخمن بواقع (63%) حيث نلاحظ استمر عدم الدقة في التخطيط والتنبؤ بالإيرادات وهذا ما يؤكد قراءتنا السابقة لواقع التقديرات حيث نلاحظ ان السنة السابقة سجلت

اجمالي ايراد فعلي بلغ (1110) مليار ومئة وعشرة مليون دينار في حين نلاحظ بلغ حجم الايراد المخمن للسنة الحالية بواقع ايراد تخميني بلغ (5300) خمسة مليار وثلاثمائة مليون دينار والفرق واضح جداً وكبير بين ما تم فعلاً في السنة الماضية وبين ما تم تخمينه للسنة الحالية وبسبب هذه العشوائية سجلت انحراف بنسبة (63%), اليس من المفروض اخذ الايراد المتحقق فعلياً خلال السنة الماضية بعين الاعتبار وقراءة مستقبل روافد الايراد الخاص بصورة ادق واشمل واقرب للواقع للحصول على نسبة معقولة ومقبولة . وفي سنة (2014) حققت اعلى نسبة ايراد فعلي بواقع (467%)في بلدية المشرح ولعل هذا الارتفاع الكبير في النسبة يلغي تماماً أي استناد واقعي للتخطيط المالي , اما ادنى نسبة (8%) في بلدية الخير وبأجمالي نسبة ايراد فعلي (98%), حيث نلاحظ التفاوت الواضح بالنسب بين سنة واخرى وهو دليل على عدم الدقة في وضع التقديرات للإيرادات الخاصة من قبل المؤسسات كما اسلفنا سابقاً, وبالنظر الى النتائج الواردة في الجدول نلاحظ خلال سنة (2015) سجلت أجمالي نسبة ايراد فعلي (108%)وهي نسبة جيدة نوعا ما بالرغم من وجود التفاوت بالنسب بين بلدية واخرى حيث سجلت اعلى نسبة (322%) في بلدية المشرح التي سجلت اعلى نسبة ايراد في السنة السابقة لكن نلاحظ ان المخمنون لم يأخذوا هذه النسبة بالحسبان عند وضع التقديرات للسنة الحالية, وكانت ادنى نسبة بواقع (8%)ايضاً في بلدية الخير والتي سجلت نفس النسبة للعام الماضي, وعلى ما يبدوا ان المخططون الماليون لم يراجعوا بيانات السنة السابقة وان التخطيط المالي فقد احد مقوماته الاساسية وهي الواقعية وعدم الارتجال بل الاستناد على المعلومات الدقيقة والتنبؤ بالمستقبل وفق رؤية وتصور وادراك للواقع, وايضاً نلاحظ ذلك من خلال نتائج الجدول لسنة (2016) حيث سجلت اجمالي نسبة ايراد بلغ(132%) مسجلة انحراف مقداره (32%) عن الايراد المخمن وكانت اعلى نسبة(351%)في بلدية ايضاً وبنسبة انحراف(251%) عن الايراد المخطط وكما وضحنا سابقاً ان عملية التخمين لا تستند الى بيانات واقعية وانما على اجتهادات شخصية, في حين سجلت ادنى نسبة(8%) وكالمعتاد في بلدية الخير, وهذا ما يؤكد قراءتنا للتحليلات السابقة, وفي سنة(2017) نلاحظ انها سجلت ادنى نسبة لإجمالي الايراد الفعلي بواقع(56%) بنسبة عجز عن الايراد المخمن (44%)وهي نسبة انحراف كبيرة في تدني نسب الايراد الفعلي لأغلب المؤسسات مقارنة بما تم تخمينه من قبل المديرون الماليون في البلديات, وفي السنة الاخيرة من السلسلة الزمنية (2018) كانت النسبة المثالية بأجمالي نسبة ايراد فعلي بلغت(100%) لكن هذه النسبة لا تعني ان جميع المؤسسات البلدية حققت النسبة المثالية وبالرجوع الى النتائج الواردة في الجدول نلاحظ ان (9) بلديات من اصل(13) حققت هذه النسبة, اما اعلى نسبة كانت في بلدية المشرح ايضاً(211)التي سجلت نسبة انحراف(111%)في حين سجلت بلدية كميت نسبة(141%) اي بنسبة انحراف(41%) عن الايراد المخمن, وسجلت بلدية العدل نسبة ايراد فعلي(45%), فيما جاءت بلدية الميمونة في المرتبة الاخيرة بنسبة (39%) بنسبة عجز بلغت (61%).

ثانياً: تحليل مؤشرات الاداء البلدي .

في هذا الفقرة من البحث سيتم تحليل بعض الأنشطة المهمة للمؤسسات البلدية وكما مبينة ادناه, التي لها تأثير مباشر على الاداء البلدي وبيان مدى انعكاس التمويل المخصص لهذه الانشطة على اداء المؤسسات مجال الدراسة, باستخدام ادوات التحليل, حيث يشمل التحليل للمساحات المبلطة والمساحات الخضراء ومؤشر رفع النفايات لعينة البحث المتمثلة في المؤسسات البلدية البالغ عددها(13)مؤسسة ولمدة (8) سنوات.

1- تحليل ومناقشة مؤشر الاداء البلدي لعينة البحث وفقاً للتحليل الافقي للمدة (2011-2018) .

أ- تحليل ومناقشة مؤشر المساحات المبلطة:

في البداية نود ان نبين ما لمقصود بالمساحات المبلطة, هي الشوارع (الرئيسية والفرعية) التي تم أكسائها بطبقة اسفلتية في المناطق والاحياء السكنية ضمن الحدود البلدية, حيث سيقوم الباحث بعرض التحليل الافقي لثمان سنوات ابتداء من سنة (2011) كسنة اساس والى سنة (2018), كتحليل لنسب التغير (نمو , انحدار, ثبات), للمساحات المبلطة من قبل المؤسسات البلدية مجال البحث, ولكل سنة على حدة مع بيان أجمالي نسبة التغيير خلال السنة, بالاعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها من الوثائق والسجلات الخاصة بالمؤسسات مجال البحث والمتمثلة بالنتائج الواردة في الجدول (9) ملحق(8), وبالنظرة العامة للنتائج الإجمالية نجد ان نسب التغير خلال سنة (2012) كانت جميعها موجبة, فقد تراوحت نسب التغير بين (0%) كحد ادنى في بلدية الخير, و (167%) كحد اعلى في بلدية العدل), وبإجمالي نسبة تغير موجبة (78%) وهي نسبة جيدة تشير الى معدل النمو الكبير مقارنة بالعام السابق, وفي سنة (2013) نجد ان نسب التغير متباينة بين نسب موجبة ونسب سالبة فقد تراوحت النسبة بين (- 67%) كحد ادنى في بلدية سيد احمد الرفاعي, و (55%) كحد اعلى في بلدية المجر) وبأجمالي تغير سالب (-13%), وهي نسبة تشير الى انحدار مؤشر النمو للمساحات المبلطة مقارنة بالسنة السابقة, ونلاحظ ايضاً استمرار الانحدار في معدل النمو خلال سنة (2014)

لتسجل ادنى نسبة (- 100%) في كل من بلدية الخير وسيد احمد الرفاعي, واعلى نسبة (50%) في بلدية كميت, وبإجمالي نسبة نمو (-23%), وهي نسبة سالبة أي باتجاه الانحدار الواضح للنمو مقارنة بالعام السابق, في حين نلاحظ الانخفاض الحاد في نسبة النمو خلال سنة (2015) لتسجل (- 100%) كحد ادنى في بلدية العزير, و (0%) كحد اعلى في بلدية الخير وسيد احمد الرفاعي, وبنسبة تغير اجمالية سالبة بلغت (-60%) وهي نسبة تشير الى الانحدار الشديد لنسبة النمو, مع ملاحظة تراجع مؤشر اداء المؤسسات البلدية وتذبذب نسب تغير المساحات المبلطة بين سنة واخرى, والذي سببه انعدام التخصيصات المالية بسبب عجز الموازنة العامة للدولة مما انعكس سلباً على معدل النمو للمساحات المبلطة, كما استمر الانحدار في نسبة التغير خلال سنة (2016) بصورة كبيرة لتسجل نسبة تغير اجمالية(- 77%), بأعلى نسبة(0%), وادنى نسبة(-10 0%) حيث نلاحظ انعدام نسبة النمو في جميع المؤسسات البلدية , كذلك سنة(2017) لم تسجل أي نسبة تغير فقد كانت(0%) في جميع المؤسسات البلدية, وفي اخر سنة للسلسلة الزمنية (2018) فقد سجلت ارتفاع في النسبة بواقع(3000%) كحد اعلى , و(0%) كحد ادنى , وبإجمالي نسبة نمو(762%), مسجلتاً ارتفاع في نسبة النمو مقارنة بسنة(2017) التي سجلت نسبة (0%).

ب- تحليل ومناقشة مؤشر المساحات الخضراء :

يعرض الباحث من خلال هذا التحليل معدل نسب المساحات الخضراء (الحدائق , المتنزهات, الأماكن الترفيهية) المنفذة من قبل المؤسسات البلدية ضمن فترة السلسلة الزمنية اعتماداً على البيانات المأخوذة من وثائق وسجلات الخاصة بالبلديات مجال البحث والتي تم تحليلها لبيان نسبة التطور السنوي (نمو, انحدار, ثبات) وفق الجدول (10) ملحق (9), ابتداء من سنة (2012) نجد جميع النسب جاءت موجبة وتشير الى معدل نمو جيد تراوحت بين (0%) كحد ادنى في بلدية سيد احمد, و (114%) كحد اعلى في بلدية الميمونة, وبإجمالي نسبة تغير بلغت (49%) وهي نسبة عالية تدل على التطور السنوي مقارنة بنسبة العام السابق, اما في سنة (2013) أستمر معدل النمو ليسجل اجمالي نسبة تغيير موجبة (23%) مسجلتاً ارتفاع في نسبة النمو الاجمالية عن سنة (2012), بأدنى نسبة نمو ((0%) في بلدية سيد أحمد, واعلى نسبة في بلدية علي الشرقي بواقع (50%), في حين نلاحظ النتائج خلال سنة (2014) جاءت متباينة بين نسب سالبة وأخرى موجبة ومن بلدية الى اخرى, فقد تراوحت النسب بين (- 56%) كحد ادنى في بلدية علي الغربي, و (33 %) كحد اعلى في بلدية المشرح,), وبإجمالي نسبة تغير (- 7%) وهي نسبة قريبة من الثبات للنمو مقارنة بسنة (2013), كما سجلت سنة (2015) انحدار شديد في نسبة التغير مقارنة بالعام السابق بإجمالي نسبة تغير سالبة (- 52%) وهي نسبة تشير الى انخفاض مؤشر اداء (المساحات الخضراء) للمؤسسات البلدية الى دون النصف مقارنة بالسنوات السابقة, بأدنى نسبة بلغت (- 100%) في بلدية سيد احمد , واعلى نسبة (33%) في بلدية المجر الكبير, ونلاحظ استمرار الانحدار في نسبة النمو خلال سنة (2016) فقد كانت النسب تتراوح ما بين (-100%) كحد ادني في بلدية الخير , و (20%) كحد اعلى في بلدية الكحلاء , وسجلت اجمالي نسبة تغير (-43%), وأستمر انخفاض مستوى نسبة النمو الى ادنى المستويات خلال سنة (2017) ليسجل ادنى نسبة في بلدية العزير بواقع (- 100%) و اعلى نسبة نمو في بلدية كميت بمعدل (100%), وبإجمالي نسبة تغير (-33%), حيث نلاحظ التدني الواضح لنسبة النمو بشكل تنازلي وسنة بعد اخرى مما يبين تراجع مؤشر اداء (المساحات الخضراء) في المؤسسات البلدية , وبالرجوع الى النتائج الواردة في الجدول نلاحظ ارتفاع نسبة التغير خلال السنة الاخيرة للسلسلة الزمنية (2018) فقد تراوحت النسب بين (- 60%) كحد ادنى في بلدية علي الشرقي(البلدية الوحيدة التي سجلت نسبة سالبة), و (400%) كحد اعلى في بلدية المجر الكبير, وبنسبة تغير اجمالية (153%) وهي نسبة عالية مقارنة بنسبة السنة السابقة (2017) .

ت- تحليل ومناقشة مؤشر اداء رفع النفايات :

يسعى الباحث من هذا التحليل بيان اداء المؤسسات البلديات فيما يخص عملية الجمع والتخلص من النفايات في المناطق والاحياء السكنة الواقعة ضمن حدودها الجغرافية, ومن اجل الوصول الى نتائج مطابقة الى ارض الواقع العملي اعتمد الباحث على جمع البيانات الفعلية المستخرجة من سجلات المؤسسات البلدية مجال البحث على مدى (8) سنوات, وتحليلها كتحليل نسب كما موضح في الجدول رقم (11) ملحق(10), حيث نلاحظ النسب في سنة (2012) تتراوح ما بين (- 4%) كحد ادنى في بلدية المشرح, و (17%) كحد اعلى في بلدية الخير, وبإجمالي نسبة تغير (7%) وهي نسبة موجبة تشير الى الارتفاع الطفيف في معدل نمو رفع النفايات مقارنة بالسنة السابقة, كما سجلت النتائج خلال سنة (2013) انحدار قليل في نسبة النمو بإجمالي تغير سالب بواقع (- 6%) عن السنة السابقة, بأعلى نسبة (3%) في بلدية قلعة صالح, وادنى نسبه (- 13%) في بلدية العدل, اما سنة (2014) سجلت نسب متفاوتة تتراوح ما بين (5%) كحد اعلى في بلدي المشرح, و (- 9%) كحد ادنى في بلدية المجر الكبير, وبنسبة تغير اجمالية (- 3%) وهي نسبة قليلة مقارنة بالسنة السابقة وتشير الى ثبات النسبة, في حين نلاحظ الانحدار الشديد في جميع نسب التغير خلال سنة (2015) فقد كانت جميع نسب

التغير للبلديات سالبة تتراوح ما بين (- 96%) كحد ادنى في بلدية علي الغربي, و (- 44%) في بلدية المجر كحد اعلى, وبنسبة تغير اجمالية سالبة (- 59%) مسجلتا انحدار شديد عن نسبة التغير في السنة السابقة الى اكثر من النصف مما يبن تراجع اداء البلديات في مؤشر رفع النفايات خلال السنة, لكن نلاحظ النسب الواردة في الجدول خلال سنة (2016) كانت جميعها موجبة وتشير الى النمو الكبير في معدل نسبة النمو مقارنة بالعام السابق, فقد تراوحت بين (30%) في بلدية المجر كحد ادنى , و (181%) كحد اعلى في بلدية الكحلاء, وبنسبة تغير اجمالية (109%), وهي نسبة عالية تشير الى تحسن اداء البلديات في عملية رفع النفايات من الاحياء السكنية, واستمر الارتفاع في نسبة التغير خلال سنة (2017) لتسجل اعلى نسبة (37%) في بلدية الخير, وادنى نسبة (0%) في بلدية قلعة صالح, وباجمالي نسبة تغير (11%), وفي السنة الاخيرة للسلسلة الزمنية (2018) نلاحظ ارتفاع طفيف النسبة لتسجل (4%) كنسبه اجمالية, تراوحت ما بين (- 44%) كحد ادنى في بلدية كميت, وادنى نسبة (27%) في بلدية العزير.

2- **تحليل ومناقشة مؤشر الاداء البلدي لعينة البحث وفقاً للتحليل العمودي للمدة** (2011-2018)

أ- تحليل ومناقشة مؤشر أداء المساحات المبلطة :

الهدف الاساسي من هذا التحليل هو ايجاد الأهمية النسبية لكمية المساحات المبلطة خلال فترة السلسلة الزمنية بدء من سنة الاساس(2011) وحتى سنة (2018) التي تمثل نهاية السلسلة الزمنية, بالاعتماد على النتائج الواردة في الجدول رقم (12) ملحق (11), حيث تم استخدام التحليل العمودي (لأهمية النسبية) لغرض تحديد النسبة الاجمالية لكل سنة على حدة لمعرفة الترتيب التنازلي للنسب من اعلى نسبة الى ادنى نسبة, حيث نلاحظ من خلال الجدول ان سنة (2011) سجلت أجمالي اهمية نسبية بلغت(16,5%), بمتوسط سنوي بلغ(39) كم^{2}وبمعدل انحراف معياري بلغ (26), وبالمرتبة الرابعة بين تسلسل النسب من لأعلى الى الادنى, تراوحت بين (0,5%) في بلدية الخير كحد ادنى, و(16%) كحد اعلى في بلدية المجر الكبير, في حين سجلت سنة (2012) أهمية نسبية اجمالية بلغت(29,8%) والتي تمثل النسبة الاعلى بين ترتيب النسب لسنوات السلسلة الزمنية, تراوحت بين (0,5%) كحد ادنى في بلدية الخير, و(21%) كحد اعلى في بلدية المجر, بمتوسط سنوي بلغ(69) كم^2 بمعدل انحراف معياري(51), وجاءت سنة (2013) بالمرتبة الثانية بأجمالي اهمية نسبية بلغت (28,7%) بمتوسط سنوي بلغ(67)كم^{2}وبمعدل انحراف معياري(73) وهي مقاربة لما جاء في السنة السابقة, تراوحت بين اعلى نسبة (33%) في بلدية المجر, وادنى نسبة (0%) في بلدية سيد احمد, كما سجلت سنة (2014) أهمية نسبية اجمالية بلغت (17,5%), بمتوسط سنوي بلغ(41)كم^2 وبمعدل انحراف معياري (29), والتي جاءت بالمرتبة الثالثة من الترتيب, تراوحت بين (0%) كحد ادنى في بلدية (الخير وسيد احمد), و (15,5%) كحد اعلى في بلدية المجر, وبالرجوع الى النتائج الواردة في الجدول نلاحظ التدني الواضح في النسبة خلال سنة (2015) حيث بلغت (4,2%) والتي جعلتها بالمرتبة الخامسة, بمتوسط سنوي بلغ(10)كم^{2}وبانحراف معياري بمعدل(9), حيث نلاحظ النسب تتراوح ما بين (23%) كحد اعلى في بلدية الميمونة, و (0%) كحد ادنى في بلدية (العزير والخير وسيد احمد), في حين نلاحظ النسبة خلال سنة (2016-2017) بلغت (صفر%) وبالمرتبة الاخيرة حيث لم تسجل أي نسبة للمساحات المبلطة خلال السنتين المذكورة, ولكل المؤسسات البلدية, مما يدل على عدم وجود أموال مخصصة لهذا النشاط. وجاءت سنة (2018) في المرتبة ما قبل الاخيرة لتسجل أهمية نسبية (3,3%) , تراوحت بين (0%) في بلدية الخير, و (12%) في بلدية المجر. بمتوسط سنوي بلغ(8)كم^2 وبانحراف معياري بمعدل(9).

ب- تحليل ومناقشة مؤشر اداء المساحات الخضراء :

يبين هذا التحليل الأهمية النسبية لكمية المساحات الخضراء المنفذة (الحدائق والمتنزهات وتشجير الجزرات الوسطية) في المؤسسات البلدية عينة البحث, بالاعتماد على النتائج الواردة في الجدول رقم (13) ملحق(12), كتحليل نسب ولكل سنة على حدة لمعرفة أي السنوات تسجل أهمية نسبية أعلى بين سنوات السلسلة الزمنية, بدء من سنة الاساس (2011) حيث سجلت أهمية نسبية اجمالية بلغت (12,2%) من مجموع المساحات الخضراء المنفذة وبالمرتبة الرابعة بين ترتيب النسب لسنوات السلسلة الزمنية, حيث تراوحت النسبة (1%) كحد ادنى في بلدية سيد احمد, و (18%) في بلدية علي الشرقي, بمتوسط سنوي بلغ(8,5)كم^{2}وبانحراف معياري(5) في حين سجلت سنة (2012) اجمالي أهمية نسبية بلغت (19%), وحتلت المرتبة الثالثة, وتراوحت النسب بين (0,5%) كحد ادنى في بلدية سيد احمد, و (18%) كحد اعلى في بلدية علي الشرقي, بمتوسط سنوي بلغ(13)كم^{2}وبانحراف معياري(7), كما سجلت سنة (2013) اعلى نسبية باجمالي بلغ (23,9%) وبالمرتبة الاولى, تراوحت بين(0,5%) كحد ادنى في بلدية سيد احمد, و(21%) كحد اعلى في بلدية علي الشرقي, بمتوسط سنوي بلغ(16,5) كم^{2}وبانحراف معياري(10,5), وجاءت سنة (2014)

بالمرتبة الثانية لتسجل نسبة اجمالية(21,6%), حيث نلاحظ ان السنتين سجلت نسبة مقاربة لنصف كميات المساحات الخضراء المنفذة والتي تشير الى حجم الاموال المخصصة لتنفيذ المشاريع الحيوية والترفيهية, حيث تراوحت النسب بين (0,5%) كحد ادنى في بلدية سيد احمد, و(20%) كحد اعلى في بلدية علي الشرقي, بمتوسط سنوي بلغ(15)كم^2 وبانحراف معياري (10), في حين سجلت سنة (2015) تدني ملحوظ في النسبة بلغ (10%) من اجمالي الكميات المنفذة والتي احتلت المرتبة الخامسة من الترتيب, بمتوسط سنوي بلغ (7)كم^{2}وبانحراف معياري(7,5), علما ان هذه النسبة هي خاصة بمشاريع تم احالتها في السنوات السابقة أي استكمال لنسب الانجاز خلال سنة (2015) التي لم تشهد تنفيذ أي مشروع جديد بسبب عدم وجود تخصيصات مالية كافية لمثل هذه المشاريع ضمن ابواب الموازنة, كما استمر التدني بالنسب خلال سنة (2016) لتسجل نسبة اجمالية (5,2%) من كمية المساحات المنفذة وهي نسبة ضعيفة جداً تشير الى ضعف السيولة المالية, بمتوسط سنوي بلغ (3,5)كم^{2}وبانحراف معياري(4), والجدير بالذكر أن هذه النسبة هي من نشاط بعض المؤسسات البلدية لزيادة المساحات الخضراء خلال فترة التشجير الربيعية, وبالرجوع الى النتائج الواردة في الجدول سنة (2017) بلغت النسبة ادنى المستويات وبالمرتبة الاخيرة بواقع (3%) من اجمالي المساحات المنفذة بمتوسط سنوي بلغ(2)كم^{2}وبانحراف معياري(4), وهي نسبة ضعيفة جداً مقارنة بالسنوات السابقة والتي تبين انعدام التخصيصات المالية والعجز الواضح في موازنة المؤسسات البلدية, كما سجلت السنة الاخيرة من السلسلة الزمنية (2018) نسبة (5%) بمتوسط سنوي بلغ(3,5) كم^{2}وبانحراف معياري(3), وهي ايضاً تعتبر نسبة ضعيفة مقارنة بالسنوات الاولى للسلسلة الزمنية, والتي تحققت نتيجة لتنفيذ المشاريع في بعض الاقضية والنواحي التي شملتها مبالغ (المنافع الاجتماعية) المستحصلة من الشركات الاستثمارية (كما اشرنا سابقاً). نستنتج مما سبق أن معدل المساحات الخضراء المنفذة خلال السنوات الاربع الاولى من السلسلة الزمنية بلغ (75%) من أجمالي الكميات المنفذة, والتي تدل على حجم التخصيص المالي الكبير خلال هذه السنوات, في حين السنوات الاربع الاخيرة لم تسجل سوى (25%) والتي تشير الى تراجع معدل الاداء للمؤسسات البلدية بسبب ضعف مصادر التمويل مما انعكس سلباً على الاداء البلدي بمختلف أنواعه.

ت- تحليل ومناقشة مؤشر اداء معدل رفع النفايات :

يبين هذا التحليل اداء البلديات فيما يخص الجمع والتخلص من النفايات في المناطق والاحياء السكنة الواقعة ضمن حدودها البلدية, ومن اجل الوصول الى نتائج مطابقة الى ارض الواقع العملي اعتمد الباحث على جمع البيانات الفعلية المستخرجة من سجلات المؤسسات البلدية مجال البحث على مدى (8) سنوات, وتحليلها كما موضح في نتائج الجدول رقم (14) ملحق(13), حيث نلاحظ النسبة خلال سنة (2011) تراوحت ما بين (1%) كحد ادنى في بلدية سيد احمد, و(36%) كحد اعلى في بلدية المجر بمتوسط سنوي بلغ(10477)طن وبانحراف معياري(12322), وبأهمية نسبية أجمالية بلغت (14%) من أجمالي نسبة معدل النفايات المرفوعة خلال فترة سنوات السلسلة الزمنية, وبالمرتبة الثالثة بين ترتيب السنوات التنازلي من أعلى نسبة الى الادنى, في حين حصلت سنة (2012) على المرتبة الاولى بأهمية نسبية اجمالية بلغت (14,7%) وهي النسبة الاعلى لمعدل رفع النفايات, حيث تراوحت بين (1%) كحد ادنى في بلدية سيد احمد, و(34%) كحد اعلى في بلدية المجر, بمتوسط سنوي بلغ (10888) طن وبانحراف معياري(12086), في حين سجلت سنة (2013) اجمالي أهمية نسبية بلغت (14,3%) وحلت في المرتبة الثانية, وهي نسبة مقاربة للسنة السابقة, وهذا يشير الى الثبات النسبي, حيث تراوحت النسب بين (1%) كحد ادنى في بلدية سيد احمد, و (36%) كحد اعلى في بلدية المجر, بمتوسط سنوي بلغ(10569)طن وبانحراف معياري(12395), وجاءت سنة (2014) في المرتبة الرابعة والتي هي الاخرى لم تختلف كثيراً عن ما سبقها من السنوات في معدل رفع النفايات وبأهمية نسبية أجمالية بلغت (13,4%). تراوحت بين (1%) كحد ادنى, و(35%) كحد اعلى, بمتوسط سنوي بلغ(9948) طن وانحراف معياري(11232), في حين نلاحظ الانخفاض الحاد في النسبة خلال سنة (2015) والتي تصل الى النصف مما كانت علية في السنة السابقة بواقع (6,3%) من اجمالي النسبة, والتي تشير الى انخفاض مؤشر رفع النفايات من الاحياء السكنية لكل المؤسسات البلدية الذي أدى الى تراكم النفايات بسبب قلة وسائل جمع النفايات من كوادر(عمال) واليات نتيجة لانخفاض التخصيص المالي, بمتوسط سنوي بلغ(4687)طن وبانحراف معياري(6330) وهذا ما جعل اغلب المؤسسات البلدية في سنة (2016) بالاعتماد على جهدها الذاتي لتمويل أنشطتها المهمة وخصوصاً عملية جمع النفايات والتخلص منها لما لها من تأثير صحي وبيئي, حيث سجلت أهمية نسبية أجمالية (11,5%), بمتوسط سنوي بلغ(8525)طن وبانحراف معياري(8008) وهي نسبة جيدة مقارنة بالسنة السابقة, لكن تعتبر نسبة ضعيفة اذا ما قورنت بحجم النسب في السنوات الاربع الاولى من السلسلة الزمنية وذلك بفارق الكثافة السكانية من سنة الى اخرى التي تؤدي الى توليد كميات اكبر من النفايات قياساً بعدد السكان , واستمر النمو الطفيف في النسبة خلال سنة (2017) لتسجل وبأهمية نسبية أجمالية بلغت (12,3%) من أجمالي النسب, والتي جاءت في المرتبة السادسة, بمتوسط سنوي بلغ(9150) طن وبانحراف

معياري(8454) في حين سجلت السنة الاخيرة من السلسلة الزمنية(2018)أهمية نسبية أجمالية بلغت(13,4%)بمتوسط سنوي بلغ (9938) طن وانحراف معياري(10406).

ثالثاً : تحليل العلاقة بين التمويل والاداء البلدي.

في هذا الجانب من المبحث الثالث سيتم حساب الاحصاءات الوصفية من وسط حسابي وانحراف معياري لمتغيرات الدراسة، ومن ثم حساب معاملات الارتباط (بيرسون) بين متغيرات الدراسة، وكذلك حساب نماذج الانحدار واختبار معنويتها باستخدام اختبار (F) بهدف قبول أو رفض الفرضيات وكالاتي:

1- **علاقة الارتباط العام بين مؤشر التمويل الكلي ومؤشرات الاداء البلدي للمؤسسات**:

تشير معطيات الجدول رقم (15) إلى وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين مؤشر التمويل الكلي ومؤشرات الاداء البلدي للمؤسسات (المساحات المبلطة, وكمية النفايات المرفوعة) للمجموع العام لكل السنوات وبمعامل ارتباط بلغت قيمته (0.884, 0.906) وعلى التوالي عند مستوى المعنوية (0.01), وتشير هذه النتائج إلى قوة العلاقة بين مؤشر التمويل الكلي ومؤشرات الاداء البلدي للمؤسسات (المساحات المبلطة, وكمية النفايات المرفوعة), بينما لا توجد علاقة ارتباط بين مؤشر التمويل الكلي ومؤشرات الاداء البلدي للمؤسسات (المساحات الخضراء).

جدول رقم(15) يبين علاقة الارتباط العام بين مؤشر التمويل الكلي ومؤشرات الاداء البلدي للمؤسسات

مؤشر التمويل الكلي		مؤشرات الاداء البلدي للمؤسسات		
		المساحات المبلطة	المساحات الخضراء	كمية النفايات المرفوعة
المجموع العام (الكلي)	ارتباط بيرسون	.884**	.327	.906**
	المعنوية	.000	.275	.000
	حجم العينة	13	13	13

2- **تحليل الانحدار المتعدد (علاقات التأثير بين متغيرات البحث)** :

تم استخدام البيانات الموضحة في الجدول رقم(16)لبيان اثر التمويل الكلي في الاداء البلدي للمؤسسات ضمن العينة بحجم (104) بشكل سنوي للمدة (2011 - 2018) وان حجم العينة لكل سنة كانت (13) وذلك لمعرفة مدى تأثير قرار التمويل على متغيرات الدراسة, اذ تبين الجداول علاقات التأثير البسيط لمتغير التمويل الكلي (متغير تفسيري) ومؤشرات الاداء البلدي للمؤسسات (متغيرات معتمدة) على المستوى العام وكذلك على المستوى السنوي وكما يلي:

أ- علاقة التأثير العام لـمؤشر التمويل الكلي في مؤشرات الاداء البلدي للمؤسسات:

يبين الجدول (16) إلى وجود تأثير ذات دلالة معنوية لـ مؤشر التمويل الكلي في مؤشرات الاداء البلدي للمؤسسات (المساحات المبلطة, كمية النفايات المرفوعة) للمجموع العام ولجميع السنوات عند مستوى المعنوية (0.01), بينما لا يوجد تأثير معنوي لمؤشر التمويل الكلي في مؤشرات الاداء البلدي للمؤسسات(المساحات الخضراء) عند مستوى المعنوية (5%). كما ويشير الجدول الى ان مؤشر التمويل الكلي يساهم في تفسير (78%, 82%) من التغير الحاصل في مؤشرات الاداء البلدي للمؤسسات (المساحات المبلطة, كمية النفايات المرفوعة,) على الترتيب، وما تبقى من النسب يعود الى تدخل عوامل اخرى غير داخلة في النموذج الاحصائي, بينما مؤشر التمويل الكلي لا يفسر سوى (11%) من التغير الحاصل في مؤشر الاداء البلدي للمؤسسات (المساحات الخضراء), كما وتؤكد قيمة مستوى المعنوية لاختبار (F) على وجود الدلالة المعنوية في تفسير مؤشرات الاداء البلدي للمؤسسات (المساحات المبلطة, وكمية النفايات المرفوعة, وكمية المخلفات المرفوعة, وتنظيف الشوارع) من خلال مفهوم مؤشر التمويل الكلي.

ويتضح من خلال قيم معاملات الميل الحدي (β) لكل من (المساحات المبلطة, كمية النفايات المرفوعة) والبالغة (0.029 ، 13.879) على الترتيب، بان زيادة مؤشر التمويل الكلي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة في (المساحات المبلطة, كمية النفايات المرفوعة) مقدارها (0.029 ، 13.879) على الترتيب.

جدول رقم (16) يبين التأثير العام لـمتغير التمويل الكلي في مؤشرات الاداء البلدي للمؤسسات (الاجمالي)

المتغير التفسيري	المتغير المعتمد	معاملات الانحدار		اختبار t	المعنوية	معامل التحديد R^2	اختبار F	المعنوية
مؤشر التمويل الكلي	المساحات المبلطة	الميل الحدي	.029	6.287	.000	.782	39.530	.000
		الحد الثابت	-7.668	-0.171	.867			
	المساحات الخضراء	الميل الحدي	0.003	1.149	.275	.107	1.320	.275
		الحد الثابت	45.656	1.919	.081			
	كمية النفايات المرفوعة	الميل الحدي	13.879	7.107	.000	.821	50.507	.000
		الحد الثابت	-41575.13	-2.180	.052			

المبحث الرابع // الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات

1- عدم الاستغلال الأمثل لكل المبالغ المخصصة والمرصودة للأنفاق وإعادة نسبة كبيرة منها إلى الخزينة العامة في نهاية السنة المالية في وقت يحتاج فيه المواطن إلى زيادة الخدمات.

2- تعد المؤسسات البلدية من مؤسسات التمويل الذاتي قانونياً, لكن الواقع يؤكد على انها من مؤسسات التمويل المركزي, فهي تعتمد على الموازنة المركزية لتغطية جميع الاحتياجات المالية, وهذا ما يعرضها لخطر مواجهة قلة الموارد المالية, فالتمويل المركزي يتميز بالتذبذب, وعدم الاستقرار من ناحية تأثره بالظروف الخارجية والوضع العام للدولة, في حين أن التمويل الذاتي يتميز بالمرونة والقدرة على الاستمرار كلما زاد الاهتمام بمصادره ومجالات تنوعها.

3- عدم اعتماد الأسس العلمية في عمليات التخطيط المالي المستقبلي لكل من الإيرادات المقدرة والنفقات المخصصة لدوائر البلديات وأنما توضع بصورة عشوائية وارتجالية.

4- وجود تفاوت في حسن استغلال الموارد المالية المخصصة للمؤسسات البلدية, من مؤسسات تحسن استغلال الاموال الخاصة بها الى مؤسسات لا تستطيع ادارة مواردها بالشكل الامثل.

5- مستوى اداء المؤسسات البلدية مختلف من سنة الى اخرى حسب توفر السيولة المالية وهذا ما تبين من خلال التحليل.

6- يعتمد الاداء البلدي على مدى توفر التمويل اللازم لدعم انشطة المؤسسات البلدية, حيث يؤثر عدم وجود التخصيصات اللازمة او قلة هذه التخصيصات على مستوى الاداء بشكل عام والخدمات المقدمة للمواطنين بشكل خاص.

7- اعتماد المؤسسات البلدية بشكل كبير على ما تقدمه الحكومة المركزية او المحلية من منح تخصص لتمويل انشطتها والحفاظ على توازن الاداء وديمومة تقديم الخدمات للمواطنين.

ثانياً : التوصيات

أن التوصيات المتعلقة بالدراسة يمكن بيانها بالنقاط الاتية التي تم وصفها حسب النتائج العملية التي تم التوصل اليها من خلال التحليلات الواردة في الجانب العملي, والتي تمثل الاهداف التي يمكن السعي للوصول اليها من قبل المؤسسات البلدية وعلى النحو الاتي :

1- العمل على تشجيع زيادة الموارد الذاتية في الدوائر البلدية عن طريق إعداد الدراسات والبحوث التي تعمل على صياغة طرق وأساليب جديدة في التمويل تساعد على تطوير صيغ التمويل وتنويع مصادرها .

2- الحرص على توفير الكفاءات العلمية في الادارات والاقسام وخصوصاً المالية منها, والاهتمام بوجود أصحاب الخبرة الفنية والادارية ممن يعي بأهمية الموارد المالية المحلية, لما له من تأثير في عمل الدوائر البلدية, وهذا بالتالي سوف ينعكس على تنمية الموارد الذاتية.

3- تنظيم القوانين الخاصة بالمؤسسات البلدية بما يتناسب والظروف المستجدة للمحافظات العراقية ومنها قوانين الغرامات واجازات البناء والقوانين المتعلقة والتي تمس المواطن.
4- ان ادارة الامور المالية تتطلب تخطيطاً عالياً لكافة شؤونها ويجب اعداد الخطط المناسبة لتلافي كافة المشاكل المستحدثة لذا نقترح باستحداث وحدة التخطيط المالي يرتبط عملها بشعبة التخطيط والمتابعة, وان لا يكون عملها مجرد للواقع الحالي بل ان يكون تخطيطاً مستقبليا.
5- على المؤسسات البلدية القيام بالاستغلال الأمثل للمبالغ المخصصة لها من خلال إعداد الدراسات والخطط للأنشطة والأعمال وفق أولويات الأهمية وتسخير القدرات كافة للتنفيذ المالي السريع والسليم والدقيق حتى يمكن أن تستغل الأموال المرصودة ولا تجمد, وتعود بالفائدة الخدمية النوعية للمجتمع.
6- يوصي الباحث بمراعاة الواقعية في تحديد الإيرادات المقدرة, أي المستقبلية بصوره علمية وواقعية دقيقة وعدم الارتجال في تحديد الإيرادات المقدرة, بالاعتماد على المعلومات التاريخية وقراءة المعلومات الحالية, واستخدامها في التنبؤ للمستقبل, وهو أمر مع أهميته البالغة لكنه ليس صعبا, كما أن تخصيص النفقات المستقبلية لابد إن يحسب بصورة دقيقة, لأن زيادة الأنفاق المخصص بصورة كبيرة كما هو واضح من التحليلات له أثار سلبية تأثيرها قد يصعب علاجه, على عكس الأنفاق المخصص بكميات أقل من الفعلي يمكن معالجته, من خلال النقل من أبواب أخرى أو الاستفادة من مزايا ارتفاع الواردات لتغطيته من موازنات تكميلية.
7- يقترح الباحث على البلديات تقليص الفجوة بين إيرادات ونفقات كل بلدية وأخرى والقضاء على التباين الكبير بين إيرادات ونفقات كل بلدية وأخرى من خلال استخدام الأساليب التشجيعية والتحفيزية وابتكار طرق منافسة بين البلديات دافعا لها لتقليص تلك الفجوة بخلق روح التحدي بين البلديات في خلق موارد جديدة أو الاستغلال الأمثل للأموال.

المراجع والمصادر

1- Al Baghdadi, Adel, Alabadi, Hashim, (2010), Organizational Learning and the Learned Organization and its Relationship with Contemporary Administrative Concepts, Al-Warraq for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
2- Al Khatib, Mohammad Mahmoud, (2010), Financial Performance and its Impact on Dividends,1st edition, Al-Hamed for Publishing & Distribution, Amman, Jordan.
3- Al Shumaily, Aisha Yousef, (2017), Performance Improvement Program, Fagr for Publishing and Distribution, Cairo, Egypt.
4- Al Awwad, Asaad Mohammed Ali Wahab, (2012), Fundamentals of Government Accounting, 1st Edition, Dar Al Kutub for Publishing and Distribution, Karbala, Iraq.
5- Al Serafy, Mohamed, (2014), "Financial Analysis - An Administrative and Accounting Perspective", 1st Edition, Dar Al-Fagr for Publishing and Distribution, Cairo, Egypt
7- Al qadi , Hassan Mohammed, (2014), "Public Financial Management", Academic House for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
8- Al maghribi , Mohamed Elfatih Bashir, (2018), "Finance and Investment in, Islam", 1st Edition, Modern Academy for University Book, Cairo, Egypt
9- Ben Sassi, Elias, Qureshi, Yusuf, (2011), 2nd edition, "Financial Management Financial Management Lessons and Applications ", Wael Publishing, Amman, Jordan
10- Daft, Richard L.,(2003), "Management ", 5th Edition, USA ,The Dryden press
11- Freeman, R.J & Shoulders, C.D , (2003), "Governmental and nonprofit Accounting Theory and practice" , 7th Edition , Pearson Education prentice Hall-Inc.
12- Gomes, Majia Luis R. & Balkin, David & Cardy, Robert L.,(2008), "Management-people, performance, change ",3ed Irwin, new York.

13- Hanna Lim, Stuart J. Heckman, Jodi C. Letkiewicz, Catherine P. Montalto, (2014), Financial Stress, Self-Efficacy, and Financial Help-Seeki Behavior of College Students, Journal of Financial Counseling and Planning ,Volume (25), Issue (2).
14- International monetary fund, (2003)," Suppressing the Financing of Terrorism: AHandbook for Legislative Drafting.
15- Municipal Administration Law No. (130) of (1963) as amended . 16- Saleh, Mohammed Hamid, (2012), "Funding for NGOs and Community Resource", Mobilization Egyptian Trainers Association For Development, Cairo, Egypt.
17- Wheelen, Thomas L. & Hunger, J. David (2015), "Strategic Management And Business Policy, 14th edition ", Pearson Education Limited, USA.

Financing and its impact on municipal performance in the municipalities of Missan governorate for the period (2011-2018)

Dr. Walaa Ismail Abdul Latif
College of Administration and Economics / University of Baghdad
Walaa82003@yahoo.com ,
07726379305سلطان

Researcher : Abbas Rahima Ghanem Al-Saadi
Affiliation: Maysan Governorate Municipalities Directorate.
Abasrahem22@gmail.com ,
07705574103

Received:28/8/2019 Accepted :7/10/2019 Published :June / 2020

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

Abstract

The research aims to show the role or extent of the impact of financing in its various forms on the municipal performance before and after the financial deficit through relying on the analytical research methodology of the research community represented by the Directorate General of Municipalities and the Directorate of Maysan municipalities as a sample of research (13) municipal institutions for a period of (8) years, Considering the completion of the final accounts of these years, which provides the necessary data for the study, in addition to the variation in the quality and amounts of grants allocated to municipal institutions during these years, which gives a clearer and more comprehensive picture of the reality of allocations received by municipal institutions before and after the financial crisis, using three financial analysis tools (horizontal, vertical, and percentage analysis). Among the statistical analysis tools (SPSS), the Pearson correlation coefficient was used (to calculate the correlation between finance and municipal performance), and analysis of multiple linear regression coefficient. The researcher relied on the financial data contained in the official records and documents of the municipal institutions studied.

The main findings of the research are that municipal performance depends on the availability of funding to support the activities of municipal institutions. It depends on the central budget to cover all financial needs and this exposes them to the risk of facing the lack of financial resources. Central funding is characterized by fluctuation and instability in terms of its impact on external conditions and the general situation of the state, while self-financing is characterized by flexibility and the ability to continue whenever more attention to confiscation and areas of diversity.

Key words: financing in its various forms (government and self), performance, financial performance.